



الرئيس: السيد يريميتش (صربيا)

غير أننا نتمتع في هذه الأيام بإمكانية الوصول فورا إلى شبكة المعلومات العالمية. وتكتب الآن في هذه اللحظة التي أتكلم فيها الرسائل على موقع تويتر الإلكتروني، بينما يجري توصيل أجهزة يفوق عددها عدد سكان العالم. وفي الوقت ذاته تتسارع خطى التنمية في جميع المجالات. وأصبحنا نحن المجتمعون هنا في عام ٢٠١٢ ممثلين جميعا للأمم شديدة الترابط فيما بينها. غير أن الترابط ينطوي أيضا على المخاطر، على نحو ما رأينا مؤخرا في نظامنا المالي المترابط.

وتابعنا مؤخرا أيضا بمزيج من الشعور بالرعب وعدم التصديق كيف يمكن أن يؤدي مقطع فيلم مستهجن بث على موقع يوتيوب في مكان ما، إلى إثارة مشاعر الغضب والعنف الدموي على بعد ١٠ ٠٠٠ ميل. ومع ذلك فإن الفرص التي يتيحها الترابط تفوق المخاطر التي ينطوي عليها إلى حد كبير. وأصبحت العولمة - التي تتسم بزيادة انفتاح المجتمعات في عالم أكثر انفتاحا، بتيسير من التقدم الهائل المحرز في مجالي العلوم والتكنولوجيا - قوة دافعة باهرة لخير المجتمعات. وبفضل الخدمات المصرفية المتنقلة تصل الخدمات المالية الآن

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بالي (الكونغو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن معالي السيد كارل بيلت، وزير خارجية السويد.

السيد بيلت (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشهد عالمنا تغيراً سريعاً. فالصور التي التقطت باللونين الأسود والأبيض عند إنشاء هذه المنظمة في عام ١٩٤٥ شهدت من عصر آخر بالفعل. فقد كان ذلك وقتا اخترعت فيه بالكاد أجهزة الحاسوب، بينما كانت شبكة الإنترنت تبعد عنا بعدة عقود. ولم يكن من السهل دائماً أن يتمكن الممثلون المشاركون في ذلك المؤتمر التأسيسي المعقود في سان فرانسيسكو من الاتصال بعواصم بلدانهم البعيدة بهدف الحصول على التعليمات التي قد تنشأ الحاجة إليها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ولكن يجب علينا أيضا مساعدة الذين يتضررون مما يحدث بشكل مأساوي حتى الآن. ففي كل أسبوع يقتل ألف شخص وفقا لآخر التقارير التي تلقيناها. ولا نزال نشهد مأساة إنسانية هائلة. فهناك ما يربو عن ٢,٥ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وشرّد ما يزيد على مليون شخص داخل سوريا، إلى جانب ربع مليون لاجئ في المنطقة نتيجة مباشرة للأزمة الحالية. ويجب أن يسمح النظام بالوصول دون عوائق لتقديم المساعدة إلى النازحين والمتضررين. ويجب التنويه بالبلدان التي فتحت حدودها بسخاء للاجئين، فضلا عن تقديم الدعم إليها. وقد ساهمت السويد في تلك الجهود على نطاق واسع - بوصفها أكبر دولة مانحة في مجال المساعدات الإنسانية على النطاق العالمي - ونحن على استعداد لزيادة دعمنا هنا وفي أماكن أخرى في جميع أنحاء العالم حيثما يوجد هناك من يعانى.

وفي عالمنا هذا الذي يتألف من أمم مترابطة، فإن حقوق الإنسان، لكل امرأة وطفل ورجل، تشكل مصدر قلق بالنسبة لنا جميعا. وحماية وتعزيز حقوق الإنسان هما أحد الواجبات الأساسية التي يجب أن يضطلع بها المجتمع الدولي. ولا يقتصر ذلك الواجب على مسألة حماية البشر بوصفهم أفرادا - حماية حياتهم وحرّيتهم ومستقبلهم فحسب - بل هو أمر حاسم أيضا بالنسبة لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء العالم. ولا يقل أهمية لتلك الجهود أن نعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لأن ذلك هو الصواب والفضيلة، فضلا عن كونه شرطا أساسيا لتحقيق الإمكانيات الاقتصادية والسياسية للمجتمع.

والسويد - كوفها أكبر مساهم مالي في عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اليوم - مرشحة للحصول على مقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وإذا ما أصبحت عضوا في المجلس، فهي تعد بأن تكون شريكا فاعلا ويمكن التعويل عليه. وسنعمل مع كل من يشاظرنا

إلى السكان في شرق أفريقيا. ويعزز موقع سكايب الرسائل التي يبعث بها الشارع العربي. وتطلق الأسواق الإلكترونية العنان لمواهب أصحاب المشاريع الريادية. وتبعا لزيادة الاتصالات والتنقل والتجارة، يزداد عالمنا انفتاحا. وقد أدى ذلك إلى إنقاذ مئات الملايين من البشر من معاناة الفقر واليأس. وسوف يلحق هؤلاء كثيرون بالتأكيد.

وفي عالمنا هذا الذي يتألف من أمم مترابطة، يتابع الناس في جميع أنحاء العالم - بمن فيهم عشرات الآلاف من السويديين من أصل سوري - المأساة الجارية في دمشق وحلب وحمص بقلق شديد. وتذكرنا هذه المأساة بحقيقة بسيطة للغاية - إن من السهل جدا إشعال نيران العنف، ولكن من الصعب جدا إطفائها. فقد تحول ما بدا احتجاجا شعبيا محدودا إلى حرب أهلية الآن لا تزال تهدد - ما لم يكبح جماحها - بنشر خطر التشرذم الطائفي في المنطقة بأسرها. ويجب علينا أن نبذل كل ما بوسعنا في سبيل منع ذلك. وندعو مجلس الأمن المنقسم إلى إعلاء المسؤوليات العالمية على المصالح الوطنية الضيقة. ونحث بأشد لهجة ممكنة نظام الأسد على الكف عن قتل شعبه والشروع في احترام التزاماته بوصفه يمثل دولة عضوا في الأمم المتحدة. ونذكر المسؤولين عن أعمال العنف القاتل وسوء المعاملة بأن عليهم التأكد من أنه ستتم مساءلتهم عن هذه الأعمال ذات يوم.

ولا يوجد بديل عن الحل السياسي. ونقدم دعمنا الكامل - إلى جانب شركائنا الأوروبيين - إلى الممثل الخاص المشترك، السيد الأخضر الإبراهيمي. وتتسم سوريا بكونها مجتمعا يعرف ببراء تاريخه وثقافته وتقاليده. ولا تزال دمشق إحدى أقدم المدن المأهولة على نحو مستمر في عالمنا. ويكتسي صون التنوع الهائل الذي تمثله سوريا وحمايته أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبلها، بل بالنسبة لمستقبلنا جميعا إن جاز لي القول.

ورجال الأعمال، واستكشاف إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار، والسعي إلى تحقيق جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فضلا عن ضمان أن الديمقراطية وحقوق الإنسان تشكلان جزءا من المعادلة. وستضطلع السويد بدورها في تلك الجهود دون شك، بوصفها شريكا نشطا وبلدا مانحا رئيسيا.

في هذا العالم المترابطة دوله، ليس للجغرافيا، في بعض الأحيان، من أثر يذكر. قد تبدو المسافات في بعض الأحيان هائلة. لكن ذوبان الغطاء الجليدي في القطب الشمالي يمكن أن يشكل تهديدا لوجود الدول الجزرية الصغيرة في الجنوب. يبلغ الاحترار الآن في منطقة القطب الشمالي ضعفي المتوسط العالمي. وبينما نجتمع الآن هنا، انخسر الغطاء الجليدي في المحيط المتجمد الشمالي انحساراً شديداً حتى وصل إلى حد أدنى تاريخي جديد. هناك كمية أقل من الجليد هذا الخريف في القطب الشمالي منها في أي وقت مضى في التاريخ المدون.

تغير المناخ يؤثر على العالم أجمع. والعالم ليس على الطريق الصحيح للمحافظة على متوسط الزيادة في درجات الحرارة دون درجتين مئويتين. ولذلك نحتاج بشدة إلى إحراز تقدم في المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتنفيذ الفعال للنتائج المتفق عليها عالمياً. تدعو السويد الجميع في هذه القاعة إلى بذل قصارى جهدهم للإسهام في كفالة أن يتحقق ذلك، وعلى الدول المتقدمة أن تأخذ زمام المبادرة.

هناك تحديات خطيرة، لكن هناك أيضا فرص كبيرة. فالتكنولوجيا تأتي بإمكانيات جديدة - للحد من الانبعاثات، وزيادة النمو، والتحرك نحو مستقبل مستدام حقاً. ستقدم السويد إسهامها، بوصفها الرئيس الحالي لمجلس المنطقة القطبية الشمالية، الذي يضم ثماني دول تمتد أراضيها إلى ما وراء الدائرة القطبية الشمالية. معا، سنقدم نموذجاً للتعاون

الرأي، إلى جانب الوصول إلى الذين يخالفوننا فيه فضلا عن دعم الذين هم في حاجة إلى الدعم. ولكن يجب علينا في هذا المجال أيضا أن نتكيف مع عالم الترابط. ويجب أن تطبق حقوق الإنسان والحريات الأساسية المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عالمنا الحديث اليوم. وستتقدم السويد كل فرصة لتعزيز حرية التعبير عبر شبكة الإنترنت والاستفادة من إمكانات التنمية الهائلة التي تنطوي عليها شبكة الإنترنت وسائر تكنولوجيايات الاتصال الجديدة. وفي وقت سابق من هذا العام قرر مجلس حقوق الإنسان أن الحقوق التي تنطبق ميدانيا تنطبق أيضا على شبكة الإنترنت، ودعا جميع الدول إلى تعزيز الوصول إلى شبكة الإنترنت وتيسيره. واتخذ بالإجماع القرار التاريخي (قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٠) في جنيف، وآمل أنه قد نوه إليه هنا حسب الأصول في نيويورك أيضا. ويشكل الكفاح من أجل الحرية عبر شبكة الإنترنت خط المواجهة الجديد في المعركة الدائرة من أجل الحرية على نطاق عالمي.

ونتقاسم في هذا العالم المؤلف من الأمم المترابطة كوكبا نواجه فيه تحديات إنمائية مشتركة. ولا شك أن فقراء العالم بحاجة منا جميعا إلى تحقيق التنمية بطريقة تتسم بالشمول والإنصاف والاستدامة. وقد حقق المجتمع الدولي ثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية قبل وقت كاف من الوقت، غير أننا لا نزال نتخلف كثيرا في مجالات أخرى. وإذ نعمل على تسريع الجهود المبذولة للحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات، فقد شرعنا أيضا في النظر إلى ما يتعدى المستقبل القريب. وترحب السويد بالفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥ وتتطلع إلى الإسهام في توصياته.

لقد دشّن زعماء العالم في ريو مؤخرا عملية ترمي إلى بذل الجهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والأمر متروك لنا جميعا أن نمضي قدما بجدول الأعمال هذا: بإشراك العلماء

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وأعطى الكلمة الآن "صاحب السمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان"، وزير الشؤون الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): أود أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. نحن على ثقة بأن خبرتكم في الشؤون الدولية ستمكنكم من إدارة أعمال هذه الجمعية بحكمة واقتدار. ونتمنى لكم كل التوفيق في مهتمكم.

كما أشير منوهاً بسلفكم السيد ناصر عبد العزيز النصر، وأشيد بقيادته الحكيمة والناجحة في الدورة السابقة. ولا يفوتني أن أعنتم الفرصة لأشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون، وجهده ونشاطه في خدمة هذه المنظمة من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي.

يمثل الأمن الاستقرار في منطقة الخليج العربي أولوية بالغة لنا جميعاً. تستمد سياستنا مبادئها من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، لا سيما تلك الداعية إلى التعايش السلمي، وبناء الثقة، وحسن الجوار، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واتباع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات والخلافات. وانطلاقاً من هذه المبادئ، تعرب حكومة بلدي مجدداً عن أسفها لاستمرار الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وتطالب باستعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر. ونؤكد على أن جميع الإجراءات التي تتخذها إيران في هذه الجزر الثلاث المحتلة. باطلة وتخالف القانون الدولي وجميع الأعراف والقيم الإنسانية.

إن ما يحدث في سوريا قد أدمى قلوبنا، ويتجاوز كل الحدود والأعراف، ويتابع بلدي بقلق بالغ هذا التصاعد في وتيرة العنف والقتل والتشريد التي يمارسها النظام السوري، مما

الإيجابي في مجال ما برح يجذب اهتماماً عالمياً متزايداً تزايداً سريعاً، وكان الكثيرون يتنبؤون، منذ فترة ليست بالبعيدة، بأن تستخدم فيه المنافسة والصراع.

إننا نعيش في عصر جديد. ما يحدث في المشرق العربي، أو في القطب الشمالي، أو في أي مكان آخر، له تأثيره الفوري علينا جميعاً. من أجل التعامل مع التحديات التي تواجه هذا العصر، فإن الدول المترابطة في هذا العالم بحاجة إلى أمم متحدة قوية - أمم متحدة تناقش قضايا اليوم وتعتنم بحق الفرص المتاحة للعمل الجماعي من أجل تشكيل غد أفضل؛ أمم متحدة نجتمع فيها في هذه الأيام لنقول: مع إن السخرية مما يراه الآخرون مقدسا شيء وضيع وعدواني، فإن ذلك يجب ألا يتخذ ذريعة للعنف والدمار والموت.

لكن على الأمم المتحدة - أممنا المتحدة - أن ترقى إلى مستوى التحدي. يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولياته، في سوريا وفي كل مكان. يجب أن تمكن الدول الأعضاء الأمم المتحدة من تحسين أدائها في منع نشوب الصراعات وبناء السلام، وكفالة قدرتها على تحقيق نتائج تنموية فعالة بوحدة أدائها.

ومن واجبنا، نحن الدول الأعضاء، أن نفي بالتزاماتنا الدولية في مجال حقوق الإنسان، ليس فقط من أجل حماية الإنسان الفرد، بل لأن احترام حقوق الإنسان له أيضا أهمية حاسمة للسلام والأمن، كما تعلمنا ذلك بصورة مؤلمة طوال تاريخنا،

في هذه الأوقات التي تشهد تسارعاً في التغيرات العالمية، مع ما تنطوي عليه من مخاطر كبيرة وفرص أكبر، ستظل السويد عضواً ثابتاً في هذه المنظمة العالمية، وجنبنا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، سنواصل تعزيز نظام فعال متعدد الأطراف تحتل فيه الأمم المتحدة موقع الصدارة.

الأمن والاستقرار ومكافحة الفرصة الفرصة في منطقة بالغة الأهمية، ليس فقط لانتقال النفط والغاز، ولكن للاقتصاد العالمي.

ونحن في الإمارات ماضون في التزامنا بدعم أمن واستقرار أفغانستان، ونؤكد استمرار دعمنا التنموي والإنساني لهذا البلد المنكوب. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بنتائج مؤتمر المانحين في طوكيو، آمليين أن تسهم التزاماتنا جميعاً التي تم الإعلان عنها في دعم عملية إعادة إعمار أفغانستان، خاصة وأننا نقرب من عام ٢٠١٤، العام الذي التزمت فيه الدول بالخروج العسكري من أفغانستان، وتسليم أفغانستان للشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية، ولكن يهمننا أن تصبح أفغانستان بعيدة عن العنف والإرهاب والتطرف.

من ناحية أخرى، فإن الإمارات تعرب عن قلقها البالغ إزاء أحداث العنف التي تشهدها طائفة الروهنجيا في ميانمار. ونطالب المجتمع الدولي بالتحرك لدفع وتشجيع حكومة ميانمار للحد من الأعمال التي تناقض مبادئ حقوق الإنسان الأساسية.

ونعيد تأكيد التزامنا بكل متطلبات عدم الانتشار النووي، ونجدد دعمنا للجهود الرامية إلى جعل منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط، خالية من السلاح النووي، وخاصة في منطقة الخليج العربي. وهنا لا بد لنا جميعاً من أن نطالب إسرائيل بالانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي وإخضاع كافة منشآتها لنظام الضمانات الشاملة.

وفي هذا الصدد، نحث جمهورية إيران الإسلامية على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ التزاماتها الدولية وتبديد كافة المخاوف والشكوك حول البرنامج النووي. ونأمل في حل سلمي لهذه الأزمة، يضمن إبعاد التوتر والأزمات عن منطقتنا، ويضمن شفافية البرنامج النووي الإيراني السلمي.

أفقدته شرعيته. ومن هذا المنبر، ندعو المجتمع الدولي إلى أن ينظر بجد وحزم إلى ما يحدث لإخوتنا السوريين، وأن يتحمل المسؤولية الإنسانية التي تقع على هذه المنظمة. كما نحمل أنفسنا دورها في إيقاف هذه المآسي الشنيعة ضد الشعب السوري المسلم. نحن على اقتناع بأن حل الأزمة لن يتحقق إلا من خلال الانتقال المنظم للسلطة. تتطلب هذه الأزمة الإنسانية الحادة منا دعم الشعب السوري، خاصة اللاجئين. لقد قامت الإمارات، ولا تزال تقوم، بواجبها في دعم ومساعدة اللاجئين السوريين في كل من الأردن وتركيا. ومن هنا أدعوكم جميعاً إلى تكاتف الجهود والعزيمة لمساعدة هؤلاء.

منطقة الشرق الأوسط تمثل لنا جميعاً أهمية بالغة. يؤمن بلدي بأن السلام والاستقرار لن يتحققا إلا بتسوية النزاع العربي الإسرائيلي. القضية الفلسطينية قضية مركزية وحيوية لعموم أبناء منطقتنا. والحل العادل هو مفتاح السلام والاستقرار في منطقة هامة وتاريخية.

ولا بد أن نضع حداً ونهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلت في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما يشمل مدينة القدس الشرقية ومرتفعات الجولان السوري المحتل وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة. إن تحقيق السلام العادل والشامل يجب أن يكون وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وتعرب الإمارات عن ترحيبها بالتقدم الكبير الذي شهدته العملية السياسية في الصومال بانتهاء المرحلة الانتقالية، وانعقاد الجمعية التأسيسية، واعتماد الدستور الصومالي، وانتخاب فخامة الرئيس حسن شيخ محمود رئيساً جديداً للبلاد. كما نؤكد دعمنا لسيادة الصومال ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي، وتطلع إلى التعاون مع حكومته لتحقيق

كمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان وتمكين المرأة والتعايش بين الشعوب والطوائف.

وتؤكد الإمارات أهمية ترسيخ قيم التسامح والاعتدال واحترام الأديان وحمايتها من التجريح والازدراء، وضرورة وضع التشريعات اللازمة في هذا الشأن. ولا بد لي أن أدين بشدة الإساءة للدين الإسلامي، فحرية التعبير لا يمكن أن تمس الأديان والمعتقدات أيا كانت. كما أننا نشجب كافة ردود الأفعال العنيفة على أي إساءة.

ويشكل الإرهاب تحدياً للسلام والأمن الدوليين، ويؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد العاديين من خلال حرمانهم من العيش بسلام ورخاء. وفي هذا الشأن، والتزاماً منها بمبادئ حقوق الإنسان، تجدد الإمارات دعمها للجهود الدولية التي تضمن لجميع شعوب العالم العيش في سلام وأمن وازدهار، وتتطلع إلى توسيع مشاركتها في هذا المجال.

كما تركز الإمارات جهودها للحد من التمييز بين الجنسين. وعليه، فإننا نتطلع في هذا الصدد إلى القيام بدور فعال مع هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. يأتي ذلك من واقع تجربتنا الوطنية الناجحة في تمكين المرأة. فالمرأة الإماراتية تشارك بفعالية في شؤون الدولة والمجتمع.

وأود أن أحتّم بأن أناشدكم جميعاً أن تدعموا مسعى الإمارات لاستضافة المعرض الدولي إكسبو ٢٠٢٠ في دبي، تحت شعار "تواصل العقول وصنع المستقبل". وحيث أننا نأمل في أن يحظى ترشيح بلادي هذا بالدعم اللازم من قبلكم، خاصة وأن هذه هي المرة الأولى التي تستضيف فيها المعرض منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسيه باديا، وزير العلاقات الخارجية والشؤون الاقتصادية والمالية الدولية في إمارة موناكو.

وقد بدأت بلادي في عام ٢٠٠٩ في برنامج سلمي للطاقة النووية، يهدف إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في بلادي، ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية. وحرصت على تركيز لوائح وأنظمة عمل هذا البرنامج وفقاً لأعلى معايير الأمن والسلامة المستدامة ومبادئ حظر الانتشار النووي. وهنا لا بد لي من أن أنتهز هذه الفرصة كي أدعو دول المنطقة للاستفادة من تجربتنا في الإمارات في هذا المجال، ودراسة معايير الشفافية والتقنية وضمانات الأمن والسلامة التي تقوم عليها.

ونود أن نؤكد أهمية موضوع التصدي لتداعيات التغير المناخي، وتطوير تقنيات الطاقة المتجددة لضمان تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الطاقة النظيفة للبلدان النامية، حيث أنهما من الأهداف التي تنادي بها بلادي في تقديم شتى أنواع المساعدات الإنسانية والتنمية.

وتجدد الإمارات إدانتها الثابتة لكافة أعمال الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلاح، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، باعتبارها جميعاً ظواهر متشابكة تغذي بعضها البعض. ونؤكد عزمنا مواصلة التعاون مع الجهود الدولية المتعددة الأطراف الرامية للقضاء التام على هذه الظواهر السلبية، التي تشكل تهديداً مباشراً للأمن والسلام الدوليين.

وقد أعلنت الإمارات بالتعاون مع العديد من الأصدقاء والأطراف الفاعلة عن إنشاء المركز المتميز لمكافحة التطرف العنيف، وسيبدأ عمل هذا المشروع قبل نهاية هذا العام من أبوظبي. إن الاعتدال والتسامح يمثلان مبادئ أساسية ترشدنا في توجهاتنا السياسية. وهي تمثل قيم غالية لمواطني الإمارات ولمجتمعاتنا ككل. ومن هذا المنطلق، فإن الإمارات كانت وستبقى ملتزمة بالوسطية منهجاً، وتقبل المجتمعات الأخرى كجزء من عالم متنوع قائم على الاحترام المتبادل. ومن هذه القيم الإنسانية تكوّنت قناعتنا في مسائل عديدة

وتكرر حكومة إمارة موناكو كلام الذين دانوا أعمال العنف التي ارتكبتها السلطات والمعارضة على حد سواء في الجمهورية العربية السورية، حيث أن الحالة هناك لا تشهد إلا تدهورا. كما أود أن أعرب عن تأييدي الكامل للجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعزمها على السعي إلى كفالة الوفاء بالاحتياجات الإنسانية. ومن الواضح أن هذا الامر ينطوي على التأكد من أن كل واحد يحترم سيادة القانون الإنساني الدولي كحد أدنى للوفاء بالمعايير الأخلاقية الأساسية الاولية لشعوبنا، وهي المعايير التي يبدو أن الجميع لا يتشاطرونها للأسف.

إننا قلقون كذلك من الأحداث التي وقعت مؤخرا في منطقة الساحل التي تزداد سوءا، بما في ذلك مالي. وإمارة موناكو، التي تشارك في مختلف الجهود الإنسانية في تلك المنطقة، تؤيد جميع الأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي، نظرا للوضع الملح والخطورة التي يتصف بها. وسوف ندعم الاستراتيجية التي تضعها الأمم المتحدة والتي يمكن أن تعالج المسائل المتعلقة بالأمن، والحكم، والتنمية، وحقوق الإنسان والجوانب الإنسانية. والقيم التي نحن ملتزمون بها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة تستند الى إنسانيتنا المشتركة، والى الاعتراف باختلافاتنا، الامر الذي يكمن في صميم إنسانيتنا.

واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أشيد بكل الذين يلتزمون بخدمة هذه القيم على أرض الواقع، والذين كثيراً ما يدفعون حياتهم ثمناً لذلك. إنهم يسعون إلى التمسك بالأهداف والمبادئ التي تجمعنا هنا في هذا المنتدى. ولقد دانت سلطاتنا بحزم جميع الهجمات التي تُرتكب ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية والموظفين فيها. ويجب أن نكفل جميعاً الالتزام بضمان حمايتهم في ظل جميع الظروف.

وفيما يواجه العالم تطورات مثيرة للقلق، فإن الموضوع الذي اختاره الرئيس لهذه الدورة للجمعية العامة يستحق

السيد باديا (موناكو) (تكلم بالفرنسية): لقد تشاطر الأمين العام معنا الأولويات التي يعترزم تنفيذها خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. إن ما ينبغي أن يلهم عملنا ويوجهه هي تحذيراته بشأن تعدد التهديدات الجديدة، واعترافه ذو الرؤية الواضحة بالترابط في ما بينها.

إن صون السلم والأمن الدوليين - الامر الذي نقوله مرة أخرى - هو جوهر المهمة التي تقوم بها منظماتنا. ماذا نرى أمامنا؟ الأزمات والأخطار التي تهدد السلم والأمن تتضاعف، بل وتتعاقد في أغلب الاحيان، إلى جانب تعريض حقوق الإنسان للخطر. ما هي الرؤية العالمية التي نشاطرها إزاء التحديات التي تواجه كوكبنا ودوله وشعوبه؟ إنها مهمتنا التي تراعي الحاجة الملحة الى التمسك بها، والتي تتطلب منا دعم الأولويات الخمس لبرنامج العمل، وهي الأولويات التي تم رسمها للسنوات الخمس المقبلة وقدمها إلينا الأمين العام. وبما أنه دعانا الى القيام بذلك، نود أن نشدد على الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتعزيز منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن إقامة شراكات في جميع مجالات نشاطها.

لقد سعى الرئيس بحق إلى تركيز المناقشة العامة في هذه الدورة على موضوع التسوية السلمية للحالات والمنازعات الدولية. وقد أظهرت هذه المناقشة التاريخية، التي أطلقتها الجمعية العامة في بداية الأسبوع، أن احترام سيادة القانون على كلا الصعيدين الوطني والدولي، أمر لا غنى عنه لإنشاء المجتمعات المسؤولة التي تكون قادرة على تعزيز التعاون وكفالة الرفاه لمواطنيها. والتاريخ الحديث يقودنا إلى إلقاء نظرة جديدة على الصعوبات الحالية التي تواجه العالم. وفي حين رحبنا العام الماضي بشرارة الديمقراطية الرائعة التي انطلقت في العالم العربي، لا يمكننا أن نتحمل الآن قيام مجموعات الأقليات والمتطرفين بتهديد آمال الناس الذين يتطلعون إلى العيش في جو من الحرية وتبديد توقعاتهم.

الإثائية للألفية - القضاء على الفقر والجوع؛ التعليم؛ الطفل وصحة الأم؛ ومكافحة الأوبئة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا، التي تستنزف قوة الجنس البشري - هذه الاهداف التي يجب أن تظل في طليعة جدول أعمالنا.

ويجب أن يشجعنا الموعد النهائي المقبل على القيام بالمزيد بغية تكثيف جهودنا من أجل كفاءة تحقيق هذه الأهداف. وفي عام ٢٠١٥، سوف نعتمد برنامجاً جديداً للعمل، استناداً إلى النتائج التي تحققت والتحديات الجديدة التي يتعين التصدي لها. إن صاحب السمو ألبرت الثاني، أمير إمارة موناكو، رحّب في خطابه أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بحقيقة أننا نحقق تقدماً نحو وضع تعريف مشترك لأهداف التنمية المستدامة. وتلك الأهداف سوف تؤطر أعمالنا على الصعيد الدولية والوطنية والمحلية، وهذا بدوره سيؤدي إلى تنفيذ التزاماتنا على نحو أكثر فعالية وأكثر شفافية.

وينبغي لأحد تلك الأهداف أن يؤكد على تحقيق التنمية المستدامة للمحيطات، وعلى أهمية الاقتصاد الأزرق.

يجب أن يكون ذلك الهدف موضع اهتمام جميع القطاعات التي تعتمد على موارد المحيطات والمناطق البحرية. ومن الملح أن يكون ذلك الهدف شاملاً ومستداماً لتستمر تلك القطاعات في الاستفادة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبناء عليه، سيدعم وفدنا جميع المبادرات التي تسعى إلى تحسين تنسيق وفعالية عمل الأمم المتحدة في المحيطات. في الواقع، نعتقد أن ذلك هو الطريق الصحيح الواجب اتباعه من أجل كفاءة استدامة استخدام وإدارة المحيطات في نهاية المطاف وبالتالي الحفاظ عليها.

إن مصير أجيال المستقبل بين أيدينا. ولهذا السبب، نحن ملتزمون بكفاءة أن يحقق مؤتمر الدوحة المعني بتغير المناخ

التأييد بإجماع الموجودين في مجتمعنا. وإدراكاً للتحديات، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد فوك جيرييميتش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، لمناسبة انتخابه، وأن أؤكد للجمعية الدعم الكامل له من وفد بلدي.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى اللجوء إلى التسوية السلمية لمنازعاتنا، والسعي لمنع الأحداث بدلاً من التفاعل معها. في الخمسينات، حثنا الأمين العام داغ همرشولد على الحاجة إلى مواجهة الأزمات في مرحلة مبكرة بغية تجنب اندلاع النزاعات بين الأطراف أو اشتعال نزاع ما بحيث يتحول إلى صراع مفتوح، أو في حالة اندلاع الصراع التأكد من احتوائه.

لقد فاتنا ادراك العديد من المشاكل، والكثير منها في عام ٢٠١٢ لم يحل. ونجحنا إلى حد كبير في كفاءة أن يعلو القانون الدولي فوق الحق في شن الحروب. ومع ذلك، إن انخراط منظمنا في منع نشوب الصراعات لا يزال مقصراً تمام التقصير، كما أن إعطاء الامثلة وإعلانات النوايا وحدها لا تكفي. وبالتالي، من واجبنا المشترك تعزيز التفاهم والتسامح والاحترام المتبادل. وكما ذكر الأمين العام هنا في ١٣ أيلول/سبتمبر، بالإضافة إلى سلفه، فإن أحد أقوى العوامل لمنع نشوب الصراعات، ومن ثم غرس ثقافة أصيلة للسلام، هو التعليم. وهذا النوع من الوقاية يهدف إلى إعداد أجيال الشباب الذين ندين لهم بالمستقبل.

إن التحديات متعددة. وسوف أفرد من بينها الأزمة الاقتصادية والمالية، التي تؤثر على الغالبية العظمى من دولنا منذ عام ٢٠٠٨. نستطيع أن نتغلب على الأزمة، وأن نجد فرص العمل بينما نحمي تراثنا البيئي. ولكن من أجل القيام بذلك، نحن بحاجة إلى رؤية طموحة في المدى البعيد. لهذا السبب، وعلى الرغم من التخفيضات في الميزانية، أجبرتنا الأزمة على الادراك بأنه لا يمكننا أن نغفل عن تحقيق الأهداف

بادئ ذي بدء، اليوم، في قرن العولمة والحالات المتغيرة بسرعة وتزايد حالات التوتر والمواجهات في مناطق كثيرة من العالم، نحن بحاجة إلى التوصل إلى استجابات غير تقليدية وغير عادية لحالات الأزمات والحروب التي استمرت عدة عقود ولذلك تعد من الخصائص الثابتة لجدول أعمالنا.

وللأسف الشديد، بدلا من السعي لفهم عميق للمشاكل والمواجهات الناشئة في منطقة أو أخرى من العالم ومعالجتها في الوقت المناسب، والعثور على أصولها الحقيقية أو التركيز على منع المجتمع الدولي لتحويلها إلى أزمات وحروب واسعة النطاق، فإن العالم يسمح لأئمن موارده - وهو الوقت - أن يتسلل من بين أصابعه. ويؤدي ذلك، بطبيعة الحال، إلى التكاليف الباهظة وإهدار الموارد الثمينة الأخرى. اسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة.

في عام ١٩٩٣، الرئيس كريموف رئيس جمهورية أوزبكستان، عندما تكلم أمام الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة (انظر A/48/PV.6) استرعى انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة إيجاد حل فوري للحالة في أفغانستان، نظرا للصلة الوثيقة بين الأمن الإقليمي والعالمي، والحاجة إلى احترام الحقوق المدنية والدينية لشعب أفغانستان والحاجة إلى منع تحول النزاع إلى حرب أهلية واسعة النطاق. وإلا فإن المشاكل في أفغانستان ستتحوّل إلى قضية مؤلمة ومريرة وستكون موضع قلق المجتمع الدولي ككل. وقد تطفو المشاكل الصعبة على السطح من جديد عند الانسحاب الوشيك للقوات الدولية للمساعدة الأمنية من أفغانستان في أواخر عام ٢٠١٤، وتسلم المسؤولية عن كفالة الاستقرار في البلد إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية المنشأة حديثا. ومن الجلي اليوم أن ذلك التحول في الأحداث يمكن أن يؤدي إلى أزمة

بين القوات المتعارضة داخل أفغانستان نفسها وفي البلدان المجاورة. وقد يؤدي أيضا إلى نمو التطرف والتشدد،

بمحا. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نتوصل إلى اتفاق بشأن إرساء فترة ثانية من الالتزامات بموجب بروتوكول كيوتو. ولذلك نتعهد بالعمل بشكل إيجابي وفعال في المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق عالمي جديد بشأن المناخ في مرحلة ما بعد عام ٢٠٢٠، آخذين في الاعتبار احتياجات الفئات الأكثر ضعفا.

يرحب صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني أمير إمارة موناكو بالاحتفال في العام المقبل بالذكرى السنوية العشرين لانضمام موناكو إلى الأمم المتحدة باعتبارها دولة عضوا. وفي هذا الصدد، تود موناكو أن تعرب عن عزمها على الإسهام في زيادة تعزيز منظمتنا بالقدر الذي تستطيع به أي دولة صغيرة القيام بذلك. ويمكن للدول الأعضاء أن تطمئن إلى أن الإمارة ترحب بنية الجمعية في تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في زيادة الانخراط في مجال التنمية وفي إنشاء إطار استشاري يسعى إلى تعزيز التعاون بين الجمعية العامة والمؤسسات المالية الدولية.

وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لمنتدى الدول الصغيرة، وموناكو عضو فيه، وأيضا بصفتها عضوا في مجموعة الحوكمة العالمية، تعترم الإمارة الاضطلاع بدورها الكامل في عمل تلك الهيئات. أظهر حجم التحديات والأزمات التي نواجهها جميعا أن حجم الدولة ليس العامل الحاسم عندما يتعلق الأمر بحل هذه المشاكل. ولكنها قدرتنا وحدها على العمل معا والتعاون هي ما سيمكننا من الاستجابة للاحتياجات اليومية ويؤدي بنا إلى طريق إحلال السلام والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد العزيز كاميلوف، وزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أتناول باختصار شديد ما، في رأينا، بعض أهم البنود المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة.

حدة في العالم الحديث. ويؤكد ذلك النقص المتزايد في المياه العذبة، التي تعد ضرورية لتوفير الأمن الغذائي وحماية الحياة البشرية. وفي هذا الصدد، أود تقديم نهج جمهورية أوزبكستان الرئيسي لمعالجة تلك المسائل، التي تتسم بأهمية حيوية لجميع دول آسيا الوسطى.

نعتقد أن جميع مسائل المياه والطاقة في منطقتنا، حيث يقع أكبر نهرين عابرين للحدود - موداريا وسيرداريا - وهما المصدران الرئيسيان للمياه والحياة للملايين من الناس الذين يقيمون بالقرب منهما، ينبغي أن تعالج وفقا لمعايير القانون الدولي المعترف بها عالميا المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية لعام ١٩٩٢ واتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧.

وهذه الصكوك تستدعي الامتثال لمبدأ عدم إيذاء البيئة أو مصالح الدول المجاورة لدى استثمار موارد الأنهار العابرة للحدود.

لذا، من المنطقي أن تُطالب أوزبكستان بأن نسترشد بتلك المبادئ والمعايير في البحث عن قرارات توفيقية متبادلة مقبولة بشأن استخدام المياه. ونعتقد أنه ينبغي تقييم جميع مشاريع إنشاء مرافق الطاقة الكهرومائية في أعالي الحوضين المائيين سير داريا وأموداريا من جانب خبراء دوليين برعاية الأمم المتحدة وبموافقة البلدان المجاورة لهذين الحوضين. وينبغي ألا يبدأ بناء السدود المقترحين، وهما عملياً الأكبر في العالم، وبالتحديد محطة روغون الكهرومائية في أعالي أموداريا بارتفاع ٣٥٠ متراً، ومحطة كامباراتا العليا رقم ١ في أعالي سير داريا بارتفاع ٢٧٥ متراً، إلا بعد هذا الاتفاق والتنسيق. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنفيذ البناء في المنطقة الجبلية حيث

ويسبب زيادة في الاتجار في المخدرات وتفاقم التوتر في المنطقة ككل. وفي ظل تطور الأحداث، فإن أفضل طريقة لمعالجة الحالة في أفغانستان هي تشكيل مجموعة اتصال تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الدول المجاورة للبلد، والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي. ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من هذه الجهود هو التوصل إلى حل وسط واتفاق بين القوات المتعارضة وتشكيل حكومة ائتلافية على هذا الأساس. ويمكن أن تتألف هذه الحكومة الائتلافية من المجموعات العرقية والقومية والدينية الأساسية الأطراف في الأزمات العسكرية والسياسية القائمة في أفغانستان. وقد اقترحت أوزبكستان هذا النهج مرات عديدة، على سبيل المثال، في مؤتمرات قمة حلف شمال الأطلسي في بوخارست في عام ٢٠٠٨ وفي شيكاغو هذا العام، وكذلك في الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في نيويورك في عام ٢٠١٠ (انظر (A/65/PV.3)). اتبعت جمهورية أوزبكستان دائماً، سياسة ودية وسياسة حسن الحوار تجاه جارها أفغانستان، وستحافظ دائماً على ذلك. وقد أقامت أوزبكستان علاقاتها مع أفغانستان على أساس ثنائي، آخذ في الاعتبار المصالح الوطنية للبلدين واحترام خيار الشعب الأفغاني من حيث مستقبل بلده. اليوم، تقدم أوزبكستان أشكالاً شاملة من المساعدة إلى أفغانستان حتى تتمكن من العودة مرة أخرى إلى السلام. وأسهمنا، على وجه التحديد، في بناء الجسور وطرق السيارات وخط السكة الحديدية الاستراتيجي بين خيراتون ومزار الشريف، الذي يربط أفغانستان ودول آسيا الوسطى، فضلاً عن توفير إمدادات الكهرباء دون انقطاع إلى كابول. واضطلعت أوزبكستان بدور رئيسي في كفاءة التشغيل المستقر والفعال لشبكة التوزيع الشمالية.

ثانياً، جعل تغير المناخ وتدهور الحالة البيئية العالمية ضمان الاستخدام المعقول والرشيد للموارد المائية المشكلة الأكثر

ويجب أن تُعالج مشاكل آسيا الوسطى من جانب بلدان المنطقة بدون تدخّل الدول الخارجية. وتبقى أوزبكستان ملتزمة باعتماد سياسة منفتحة وودّية وواقعية تجاه جيرانها المباشرين، منطلقة من موقف مفاده أن جميع المشاكل السياسية والاقتصادية والإيكولوجية المتبقية في المنطقة ينبغي معالجتها على أساس المراعاة المتبادلة للمصالح، والحوار البنّاء ومعايير القانون الدولي.

وإننا نعلق آمالاً عريضة على الأمم المتحدة بصفتها هيكلًا عالميًا والجهاز الوحيد المقبول عالمياً والقادر على ضمان الأمن والاستقرار والتنمية المتسقة في جميع أرجاء العالم، بما فيها منطقتنا. وأوزبكستان على استعداد لمواصلة التعاون بفعالية مع المنظمة وأجهزتها المتخصصة بغية تحقيق هذه الأهداف السامية والنبيلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية) : أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيمار محرم أوغلو ماميدياروف، وزير خارجية أذربيجان.

السيد ماميدياروف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أهنئ صديقي الكريم، السيد فوك يريميتش، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وأن أتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بواجباته المسؤولة للغاية. كما أننا ممتنون للسيد ناصر عبد العزيز النصر على ترؤسه الدورة السادسة والستين باقتدار.

إنها المرة الأولى التي أحاطب فيها الجمعية العامة في إطار المناقشة العامة منذ انتُخبت أذربيجان لمقعد غير دائم في مجلس الأمن، وأودّ الأعراب عن امتناننا الصادق وتقديرنا العميق لحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دعمها القيم لترشيحنا وتضامنها مع أذربيجان خلال ١٧ جولة من الانتخابات.

يمكن أن تبلغ مستويات النشاط الزلزالي ٩ إلى ١٠ نقاط على مقياس ريختر.

وامتثالاً للمتطلبات الدولية، من الأساسي تحديد الأولويات لاستخدام المياه. إذ يجب استخدام الموارد المائية المحدودة في المنطقة لتلبية احتياجات مياه الشرب والصرف الصحي أولاً، ثم ضمان الأمن الغذائي وتلبية المتطلبات الإيكولوجية واحتياجات الصناعة وقطاعات الطاقة.

ثالثاً، تبقى أوزبكستان ملتزمة بالحفاظ على السلام والاستقرار والأمن في المنطقة. والموقف المبدئي مُبَيَّن في ورقة موقف جمهورية أوزبكستان بشأن نشاط السياسة الخارجية، المستندة إلى مبادرة رئيس دولة أوزبكستان. وتشمل الوثيقة بشكل خاص البنود الهامة التالية.

أولاً، تحتفظ جمهورية أوزبكستان بالحقّ في الدخول في تحالفات، والانضمام إلى دول الكمنولث والمؤسسات الأخرى المشتركة بين الدول، فضلاً عن الخروج منها، مسترشدة في ذلك بالمصالح العليا للدولة والشعب ورفاهه وأمنه، وبالمبادئ الإرشادية لتحديث البلاد والتشريع الوطني القائم والواجبات الدولية التي تمّ التعهّد بها. وتُتابع الورقة فتذكر أنّ أوزبكستان تحافظ على سياسة مُحبّة للسلام، ولا تُشارك في التكتلات السياسية - العسكرية، كما تحتفظ بالحقّ في ترك أيّ جهاز مشترك بين الدول إذا تحوّل الأخير إلى تكتل سياسي - عسكري. ثانياً، ستّخذ جمهورية أوزبكستان تدابير سياسية واقتصادية وتدابير أخرى لمنع توريطها في نزاعات عسكرية أو بؤر توتر في الدول المجاورة، ولن تسمح بنشر قواعد ومرافق أجنبية في أراضيها. وثالثاً، لن تُشارك القوات المسلّحة التابعة لجمهورية أوزبكستان في عمليات عسكرية خارج البلاد. وأخيراً، إنّ الشاغل ذات الأولوية الرئيسية لسياسة أوزبكستان الخارجية هو منطقة آسيا الوسطى، حيث تكمن المصالح الأساسية للبلاد.

ونتطلع إلى المزيد من المبادرات بشأن الموضوع في الجمعية العامة ومجلس الأمن بهدف الإسهام في التنمية وتنفيذ استراتيجيات السلام الشاملة في أطر محددة تنص على أن تسوية النزاعات وتسوية الصراعات يجب أن تقوم على أساس احترام سيادة القانون واحترام العدالة.

ولا يزال العالم يواجه انتهاكات مستمرة وجسيمة ومنهجية للقواعد الأساسية للقانون الدولي ومبادئه. ولا تزال هناك حالات حيث تستخدم الأنماط البالية لاستعمال القوة ضد سلامة أراضي الدول واستقلالها السياسي لتحقيق مكاسب إقليمية. ويواصل مئات الآلاف من الناس في جميع أرجاء العالم المعاناة من العدوان والاحتلال العسكري والتطهير العرقي وثقافة سائدة للإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي.

ولا يزال الصراع المسلح المستمر بين أرمينيا وأذربيجان يمثل تهديداً جدياً وتحدياً للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. وأدى الصراع إلى احتلال حوالي ٢٠ في المائة تقريباً من أرض أذربيجان وحول أكثر من مليون شخص في البلد إلى مشردين داخلياً أو لاجئين. كما أن الحرب أدت إلى مقتل وإصابة الآلاف من أبناء أذربيجان، بمن فيهم النساء والمسنون والأطفال. وإضافة إلى ذلك، أدى العدوان على أذربيجان إلى تخريب البلد بصورة حادة من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية. ولم يترك أي معلم تاريخي أو ثقافي سالماً، ولم ينج أي مكان مقدس من التدنيس سواء في الأراضي المحتلة أو في أرمينيا.

ونؤمن بإيماناً صادقاً بأنه لا يوجد أي بديل للسلام والاستقرار والتعاون الإقليمي الذي يحقق المنفعة المتبادلة. وأذربيجان، بوصفها بلداً يعاني من احتلال أراضيها والتشريد القسري لمئات الآلاف من مواطنيه، أكثر الأطراف اهتماماً بالتوصل إلى تسوية للصراع عن طريق التفاوض وفي أقرب وقت ممكن. وبدون المساس بحقوق أذربيجان بموجب ميثاق

إن موضوع المناقشة العامة لهذه السنة "تحقيق تسوية أو حل المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية" مناسب التوقيت وموضوعي. وهو يشكل أيضاً استمراراً منطقياً للمناقشات التي أجريتها في الدورة السابقة. حقاً، إن التسوية السلمية للمنازعات هي أحد المبادئ الرئيسية والجوهرية للقانون الدولي، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وقيمتها الحقيقية هي أن تكون قادرة على إلزام الدول بأن تحترم كل منها السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأخرى، مع الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استخدامها، وحلّ منازعاتها وفقاً للقانون الدولي.

لقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين والسادسة والستين قرارين متعلقين بتعزيز دور الوساطة في التسوية السلمية للمنازعات، ومنع نشوب الصراعات وحلّها (القراران ٢٨٣/٦٥ و ٢٩١/٦٦)، وقدم الأمين العام تقريراً بشأن الموضوع الذي يشمل توجيهات من أجل الوساطة الفعّالة (A/66/811، المرفق الأول). وأذربيجان، بصفتها أحد مُقدّمي هذين القرارين، تعتبر العملية التي بدأت باعتمادها جهداً أساسياً نحو النهوض بتعزيز الوساطة في التسوية السلمية للمنازعات، ومنع الصراع وحلّه، فضلاً عن توفير الإرشاد المفيد لآليات الوساطة الحالية والمستقبلية. ومن العوامل الحاسمة أنّ تلك القرارات، والتوجيهات من أجل الوساطة الفعّالة التي أعدها الأمين العام، أكدت مجدداً الأهمية الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون والعدالة الدوليين، ولا سيّما الالتزام باحترام وصون سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وأثناء رئاسة أذربيجان لمجلس الأمن في أيار/مايو المنصرم، نظّمنا اجتماعاً للمجلس بصيغة آريا لتشجيع تبادل صريح للآراء، ضمن إطار إجرائي مرن، بشأن دور الوساطة والتسوية القضائية والعدالة في تعزيز السلام والمصالحة الدائمين بالاستناد إلى القانون الدولي.

الطائفتين. ولكن تلك الاقتراحات تعرقلها حتى الآن السلطات في يريفان. وعلاوة على ذلك، فإن الخطاب العدواني لقيادة أرمينيا وتشجيعها الصارخ لأفكار التفوق العنصري البغضنة والتنافر العرقي والديني ومشاعر الكراهية ضد أذربيجان والدول المجاورة الأخرى لا يؤدي سوى إلى تعميق عدم الثقة وجعل أفق التوصل إلى تسوية عاجلة عن طريق المفاوضات أمرا أبعد منالا.

ويزيد من تعقيد الحالة سلوك أرمينيا غير المسؤول وغير المقبول في المجال الشديد الحساسية المتعلق بتحقيق العدالة والمصالحة. ولا يظل مرتكبو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الإبادة الجماعية ضد شعب أذربيجان، بدون عقاب في أرمينيا فحسب بل إنهم يرقون وييجلون ويمنحون رسميا لقب البطل. وتسمى عليهم المدارس والجامعات والشوارع وتقام النصب تكريما لهم. ومجرمو الحرب الذين يعلنون بكل فخر دورهم في القتل الجماعي للمدنيين الأذربيجانيين تجسدوا من جديد باعتبارهم سياسيين وقادة عسكريين وشخصيات عامة رفيعة المستوى.

وعلى أرمينيا أخيرا أن تدرك أن السياسة غير المسؤولة وغير المقبولة المتعلقة بالمطالب الإقليمية والعداء والكره نحو البلدان والأمم المجاورة، والقائمة على أساس التحيز التاريخي والثقافي والعنصري والديني، لا تحظى بأي فرصة للنجاح. وكلما استوعبت أرمينيا تلك الحقيقة مبكرا، ستمكن بلداننا قريبا من التوصل إلى تفاهم متبادل والتمتع بالسلام والاستقرار والتعاون.

ومن الواضح انه لا بد لعملية تسوية الصراع ونتائجها على السواء أن تكون متسقة مع القانون الدولي. وبالتالي يتوقف تحقيق السلام والأمن والاستقرار والثقة في المقام الأول على إزالة نتائج استخدام أرمينيا غير القانوني للقوة. وذلك سيضمن وصول احتلال الأراضي الأذربيجانية إلى نهايته وتنفيذ

الأمم المتحدة، وبخاصة الحقوق الواردة في المادة ٥١، فإنها باشرت عملية تسوية الصراع وتظل ملتزمة بالعملية، اقتناعا منها بأنها ستقود إلى إنهاء الاحتلال الأرميني غير القانوني وتكفل عودة المشردين قسرا إلى ديارهم وتضمن التعايش السلمي للطائفتين الأرمينية والأذربيجانية في منطقة ناغورنو كراباخ داخل جمهورية أذربيجان.

وتدل محاولات الجانب الأرميني لإساءة تفسير قواعد القانون الدولي ومبادئه وإصراره على المطالب التوسعية غير الواقعية، التي لن تقبلها أذربيجان إطلاقا، على النوايا الحقيقية للقيادة الأرمينية وتمثل تحديا صريحا لعملية التسوية السلمية، وأيضا تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. وفي انتهاك صارح لميثاق الأمم المتحدة، لا تزال أرمينيا تستخدم القوة لمواصلة احتلالها لإقليم ناغورنو كراباخ وسبع مناطق أخرى في أذربيجان، فضلا عن منع المشردين داخليا الأذربيجانيين من العودة إلى ديارهم. وهي تحاول تغيير التوازن الديمغرافي في الأراضي المحتلة وإزالة أي إشارات إلى ثقافتها الأذربيجانية وجذورها الثقافية. وإضافة إلى ذلك، في الآونة الأخيرة أصبحت الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار والمجمات المتعمدة التي تشنها القوات المسلحة لأرمينيا ضد سكان المدن والقرى في أذربيجان على طول خط المواجهة بين الدولتين أكثر تواترا وعنفا، مما أسفر عن قتل وإصابة العديد من المدنيين الأذربيجانيين.

لا يساورنا أي شك في أن الطائفتين الأذربيجانية والأرمينية في ناغورنو كراباخ يوما ما ستعيشان جنبا إلى جنب في سلام وكرامة في تلك المنطقة من أذربيجان. ولذلك من الضروري والجوهري مواصلة الجهود لتحقيق السلام والتعايش السلمي بين الطائفتين. وأذربيجان تعتبر ذلك جزءا هاما من عملية المصالحة بأكملها ولذلك قبلت الدعوة الموجهة من عدد من المنظمات غير الحكومية الأوروبية إلى عقد اجتماعات بين

بل الأمر الأكثر خطورة، انه يهدد الحل القائم على وجود دولتين وإنشاء دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء. ونكرر تأييدنا لطلب فلسطين قبولها عضوا في الأمم المتحدة وتطلع إلى حل تلك المسألة على أساس القانون الدولي.

كما أن أذربيجان لا تزال تشعر بالقلق العميق حيال تصعيد أعمال العنف وتدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والحالة الإنسانية في سوريا. ونرى أن حل الأزمة يظل في يد الشعب السوري وفي رغبته في تحقيق المصالحة المتبادلة وعملية سياسية الشاملة لجميع الأطراف. ونرحب بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، ونعرب عن دعمنا القوي لجهوده.

ولا بد أن نعرب مرة أخرى عن قلقنا العميق من التصعيد الأخير الذي أثاره التجديف في حق الإسلام. وندين بقوة جميع الاعتداءات على الأديان. وفي الوقت نفسه، لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف تبرير الهجمات على المدنيين، لا سيما الموظفين الدبلوماسيين، ومن الجوهرية تعزيز الحوار العالمي والتعاون لتعزيز التسامح والسلام والتفاهم الأفضل فيما بين البلدان والثقافات والحضارات.

ونحن واثقون من أن الدول الأعضاء ستتمكن خلال الدورة السابعة والسنتين للجمعية العامة من اتخاذ خطوات ناجحة على طريق تعزيز قوة الأمم المتحدة وفعاليتها. وأذربيجان، بمشاركة النشطة في أعمال أجهزة الأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، ستظل في صدارة الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد راتو انوكي كوبابولا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والطيران المدني في جمهورية فيجي.

حق المرشدين الأذربيجانيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم ومقنيتهم. وذلك ما يتطلبه القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وهو ما يعني أن هذا الشرط لا يمكن أن يخضع للحل الوسط أو يستخدم ورقة مساومة في عملية تسوية الصراع. ولا يمكن أن يجعل تنفيذ أرمينيا لالتزامها بسحب قواتها المسلحة من أرض أذربيجان وتسوية المسائل التي لم يبت فيها المتعلقة بمسؤولية الدولة عن الأعمال التي تعتبر خاطئة في إطار القانون الدولي مشروطة بمعالجة مطالب المعتدي غير القانونية وغير المقبولة.

وكون الحالة ظلت بدون حل لفترة طويلة لا يعطي انطباعا جيدا عن قوة وفعالية المنظمات الدولية التي تتعامل مع المسألة. ومن البديهي أن الدور الأولي في تسوية الصراع تضطلع به الدول المعنية. وفي الوقت نفسه، حينما يتعلق الأمر بالمبادئ، من واجب الجميع أن يدافعوا عنها. وفي ذلك الصدد، تقدر أذربيجان تقديرا كبيرا للموقف القائم على المبادئ الذي تتخذه الدول الأعضاء، على نحو ما أعرب عنه في عدة مناسبات، بما في ذلك مؤتمرات القمة التي عقدتها قبل وقت قصير منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز، بشأن المسائل ذات الأهمية الجوهرية لبلدنا والمتعلقة بسيادته وحرمة أراضيه. ونحن نعول على استمرار عزم المجتمع الدولي على الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى تضامه القوي مع الموقف العادل لأذربيجان.

ونود أن نعرب عن قلقنا من الحالة المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، التي ظلت متوقفة بدون إحراز أي تقدم موضوعي نحو استئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين. وناشد الطرفين تهيئة الظروف المفضية إلى استئناف المفاوضات. وفي ذلك الصدد، نشاطر شعور المجتمع الدولي بالقلق حيال النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يلقي بعبء هائل على المدنيين ويعيق بصورة جدية عملية السلام،

عملنا في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وبوصفنا مجتمعاً عالمياً للدول التزم بتلك الأهداف، يجب علينا تقديم دعم هادف لجميع الدول المتأخرة في إحراز تقدم صوب تحقيق هذه الأهداف. ويجب أن نضمن أيضاً ألا تؤدي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ببساطة إلى تأخير الموعد المستهدف للأهداف الإنمائية للألفية والمؤشرات المقترنة بها. والمجتمع الإنمائي يمكنه القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير، بما في ذلك تحقيق الأهداف التي اتفقنا عليها لتمويل التنمية.

وقد شرعت فيجي في برنامج إصلاح شامل ليس لتعزيز التنمية فحسب، ولكن أيضاً لتحسين حياة شعبنا. ورحبنا بالأهداف الإنمائية للألفية حيث أن الهدف منها هو توفير مقاييس موضوعية محددة لتحسين حياة شعبنا. ونحن البلد الثاني في العالم الذي يوفر التحصينات المضادة للمكورات الرئوية والروتافيروس بوصفها تحصينات معيارية، وذلك بغية تقليل معدلات وفيات الأطفال إلى حدها الأدنى. وهذا يمثل تقدماً صوب بلوغ الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية.

ولكن المكافأة ليست في بلوغ الأهداف؛ المكافأة تتمثل في تمتع الأطفال بصحة أفضل وتقليل أعباء الأسر وتوفير فرص أفضل للأجيال كي يصبحوا راشدين منتجين. ويجب ألا ننسى أبداً أن هناك بشراً - مواطني دولنا - وراء كل هدف من تلك الأهداف الإنمائية للألفية، يتطلعون إلينا لنوفر لهم فرصاً لحياة أكثر اكتمالاً. ولا يزال أماننا عمل يجب أن نقوم به لا سيما في تحقيق الأهداف ١ و ٣ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، ونحن نعمل من أجل بلوغها على قدر استطاعتنا.

والمؤتمر العالمي الثالث المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في منطقة المحيط الهادئ في عام ٢٠١٤، سيعالج الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق تلك الأهداف والتحديات المحددة التي

السيد كوروبابولا (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): بالنسبة عن رئيس وزراء وشعب فيجي، أهنيئ الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقتنا الكاملة في قيادته للدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وأود أيضاً أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها سلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر خلال سنة كانت مضطربة وحافلة بالأحداث لمجتمع الدول العالمي.

يواجه العالم تحديات كثيرة تتطلب اهتمامنا وعملنا الجماعي. وبينما كنا مجتمعين جميعاً في حزيران/يونيه في ريو دي جانيرو للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كان ملايين الأشخاص يكابدون كوارث طبيعية أو يتعافون من آثارها. وفي فيجي، عانينا من أسوأ فيضانات مسجلة في تاريخنا خلال شهري كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل. وبخلاف التكلفة البشرية، فقد لحقت خسائر اقتصادية هائلة بالبنية التحتية والمدارس والأعمال التجارية والزراعة والسياحة، وهي قطاع يولد ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لفيجي. ونحن لم نتعاف بالكامل بعد من آثارها. وفيضاناتنا لم تكن بحال من الأحوال أسوأ الكوارث المناخية التي شهدتها العالم خلال السنة؛ فقد عانت شعوب أخرى مما هو أسوأ بكثير. ولكن بوصفنا شعباً يعيش على مجموعة من الجزر الصغيرة في جنوب المحيط الهادئ، فإننا نشعر بأننا في غاية الضعف.

وتقاعس المجتمع الدولي المستمر عن معالجة تغير المناخ بجدية يعني أننا سنرى جميعاً ظواهر جوية أشد وأكثر تواتراً. وستؤدي هذه الظواهر إلى تآكل المكاسب الإنمائية التي حققناها وتجعل شعوبنا تشعر بأنها أكثر فقراً وأقل أماناً. ولذلك، من الواضح أنه لا مفر من إدراج الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعالمية.

وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قيد المناقشة الآن، ويجري وضع الأطر والطرقات. ومع ذلك، فإننا لم ننجز بعد

بأن تترك وراءها حالة من السلام والاستقرار، ولكن أيضا بيئة تعزز الحرية والفرص للشعب.

وفي هذا السياق، تواصل فيجي القيام بدور في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وذلك يتجاوز كثيرا ما هو متوقع من بلد بحجمنا ومستوى تنميتنا. فنحن نساهم بقوات وأفراد شرطة في عمليات في العراق وليبيريا وجنوب السودان ودارفور وتيمور - ليشتي. وقد استجابت فيجي لطلبات ملحة من إدارة عمليات حفظ السلام، بخلاف المساهمات المتفق عليها، لضمان استمرار عمليات حفظ السلام في العراق دون عائق على الرغم من العبء الإضافي لذلك على قواتنا العاملة بعيداً عن الوطن ولمدة أطول مما كان متصورا. ونعتقد أن على جميع الدول أن تجد سبلا لجعل العالم أكثر أماناً وأكثر إنسانية وأكثر ملائمة للعيش. ونحن، بوصفنا شعبا، فخورون بتمكننا من تقديم هذه المساهمة في السلام والأمن العالمين وفي حياة مواطنين يعيشون بعيدا جدا عنا. وهذه ليست مجرد سياسة حكومية؛ بل نداء قد لباه شعب فيجي بقوة.

واعترافاً بالدور الذي تضطلع به بعثات حفظ السلام ذات الولايات الموسعة في المساعدة على بناء الأسس لمستقبل مستدام، بدأت فيجي في العام المنقضي أيضا تساهم بطريقة محدودة ولكن ذات مغزى في قطاع الإصلاحات والعدالة في ما يتعلق ببعثات حفظ السلام. وتوجيه وتعزيز المؤسسات الإصلاحية ومؤسسات العدالة جزء من عملية السماح لمجتمعات ما بعد الصراع بالسيطرة على مصائرها، ويسر فيجي تمكنها من أن تكون جزءا من تلك القصص التي تتكشف أبعادها في أنحاء العالم.

ولقد شُرِّفت فيجي بأن تكون جزءا من تلك العملية في منطقتنا من خلال مساهماتنا في تيمور - ليشتي عبر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وبعد الانتخابات الناجحة التي جرت في تيمور - ليشتي أوائل هذا العام، ستكون البعثة

تواجهها. وسيقاس نجاح المؤتمر بالإجراءات، وليس بالمزيد من الكلمات فحسب. ولذلك، يجب أن تكون الأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر موجهة نحو اتخاذ إجراءات وتحقيق أهداف محددة.

وبالإضافة إلى دعم التنمية الإقليمية، فإن فيجي تأخذ زمام المبادرة في المنطقة في مجال الاتصال عريض النطاق. ومن الواضح بالنسبة لنا أن النطاق العريض تكنولوجيا ضرورية لتحسين التعليم والطب والزراعة والخدمات البيئية. وتكنولوجيا النطاق العريض ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا لأنها ستساعد على توحيد شعب مشنت وتساعد في تقربنا إلى جيراننا في جزر المحيط الهادئ. وإذا حرصنا على جعلها متاحة ومفهومة وقرية المنال، فإننا سنوفر كونا بأكمله من الحكمة والفهم لأصغر المدارس وأبعد القرى. ولم يعد ثمة داع لأن تكون المعلومات ملكا في معظمها لمن يعيشون في المدن أو من ينتسبون إلى مؤسسات كبيرة.

تعتمد فيجي، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الجزرية، على المحيطات ومواردها بوصفها قوام حياتنا الاقتصادية ومصدر التنمية المستدامة بالنسبة لنا. وبينما تشكل الأسماك وغيرها من الموارد البحرية الحية موارد حيوية لاقتصاد فيجي وسبل العيش فيها، فإننا نعتقد أن جهودنا لاستكشاف الموارد المعدنية في أعماق البحار تنطوي على إمكانية أكبر، شريطة ضمان اتباع نهج وقائي بخصوص الاستدامة البيئية.

إن الموضوع الذي اختاره الرئيس للمناقشة العامة لهذا العام، "معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية"، هام للغاية في أوقات الاضطراب هذه في جميع أنحاء العالم. فالأمم المتحدة يجب أن تظل في طليعة المساندين للسلام والأمن الدوليين. ويجب أن تكون قادرة على الاستجابة للأنواع الجديدة من الأزمات وأن يكون هدفها دائما تحقيق الاستقرار في الأماكن التي تدخلها وألا تكتفي

محرابة الفساد، الذي يعوق تنمية البلد؛ سلطة قضائية مستقلة تحفظ حقوق كل الفيجيين؛ عدالة اجتماعية، والقضاء على جميع أشكال التمييز حتى يعامل كل الفيجيين على قدم المساواة؛ حكم رشيد وشفاف؛ وخفض سن الاقتراع إلى ١٨ عاماً لإعطاء صوت لشبابنا.

أنشأنا لجنة دستورية مستقلة في آذار/مارس لصياغة مشروع دستور جديد على هدى هذه المبادئ. وسيكون دستوراً للشعب ومن أجل الشعب. يعتنم الفيجيون العاديون هذه الفرصة لعرض وجهات نظرهم في اجتماعات عامة في جميع أنحاء البلد، ولإبراز القضايا التي تهمهم أكثر. ستراجع جمعية تأسيسية توصيات اللجنة في مطلع عام ٢٠١٣. ستقوم هذه الهيئة، التي تتألف من شريحة واسعة من المجتمع الفيجي، بصياغة الوثيقة النهائية من خلال مناقشة وحوار عام. وهذا سيعيد المشهد لانتخابات عام ٢٠١٤، التي بدأ التحضير لها بالفعل. لقد تم تسجيل ما يقرب من نصف مليون فيجي للتصويت حتى الآن من خلال التسجيل الإلكتروني الذي تم إجراؤه في تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذا العام.

وطوال هذه العملية، ظللنا أوفياء لمبدأ أنه يجب علينا نحن في فيجي تقرير مصيرنا ومستقبلنا بأنفسنا، مستقبل يشمل الكل ويكون عادلاً للمواطنين كافة. وقد أعطينا العملية من الوقت ما يجعلنا نصيب في مسعانا. لقد تعرضنا إلى نقد وإلى درجة من العزلة من قبل بعض أصدقائنا التقليديين من بين الديمقراطيات في العالم. الآن، بدأت تلك البلدان الاعتراف بأننا جادون في بناء ديمقراطية مستدامة غير عنصرية توفر تكافؤاً في الفرص وتحمي جميع المواطنين من طغيان الأغلبية. نحن بحاجة إلى دعم الديمقراطيات في العالم، وندعوها إلى العمل معنا في سعينا إلى تطبيق ذات النظام الديمقراطي الذي يتمتعون به. بعد ٤٠ عاماً من الاحتراب وعدم الاستقرار، ها

في وضع يمكننا من تقليص عملياتها في وقت لاحق من هذا العام، لتسمح لأبناء الشعب التيموري بتولي المسؤولية الكاملة عن مصائرهم والتحكم بها. وتيمور - ليشتي هي الآن مراقب في المنظمة الإقليمية التي ترأسها فيجي حالياً، مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، ونحن على ثقة بأن التعاون بيننا سيستمر لسنوات عديدة قادمة من خلال تلك المنظمة ومن خلال الأمم المتحدة.

بروح دعم حق تقرير المصير، تواصل فيجي العمل من خلال لجنة إنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة لضمان أن ينفذ حق كاليدونيا الجديدة في تقرير مصيرها، كما ورد في اتفاق نوميأ تنفيذاً مخلصاً من قبل جميع الأطراف. فيجي تعمل من خلال مجموعة رأس الحربة الميلانيزية في رصد مسار تنفيذ اتفاق نوميأ. بالإضافة إلى ذلك، التزم قادة جزر المحيط الهادئ أثناء إجتماعاتهم في إطار إشراك منطقة المحيط الهادئ الذي عقد في فيجي في ٢٠١١ و ٢٠١٢، بدعم حق شعب ماوهي أونوي/بولينيزيا الفرنسية غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ونحن نتطلع إلى العمل من خلال عمليات الأمم المتحدة ومع جميع الشركاء المعنيين بغية وضع مسألة تقرير مصير ماوهي أونوي مرة أخرى في جدول أعمال الأمم المتحدة.

فيجي نفسها تمر بفترة إصلاح وانتقال. نحن منخرطون في بناء ديمقراطية مستدامة تقوم على مبدأ "شخص واحد، صوت واحد، قيمة واحدة". ستجري الانتخابات في ظل دستور ونظام انتخابي جديدين في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وستشهد هذه الانتخابات مواطني فيجي يذهبون إلى مراكز الاقتراع دون اعتبار للعرق للمرة الأولى في تاريخ أمتنا. دستور فيجي الجديد سيكون مبنياً على بعض المبادئ الديمقراطية المنيعة: دولة علمانية تعترف بمجتمعنا متعدد المعتقدات؛ هوية وطنية مشتركة يسمي فيها جميع المواطنين ليس فقط السكان الأصليين أنفسهم فيجيين للمرة الأولى؛

حظاً. نحن الآن بصدد مراجعة قوانين العمل لدينا كجزء من مسيرة الإصلاح نحو الديمقراطية لضمان توافقها مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية الـ ٣٤ التي صادقت عليها فيجي. المجلس الاستشاري الثلاثي لعلاقات العمل مساهم رئيس في هذه العملية. في هذا العام وحده، صدقت فيجي على ثمان أليات لمنظمة العمل الدولية أو اعتمدها، حسب توصية المجلس الثلاثي، بما في ذلك اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦.

تسعى الحكومة من خلال تمكين الفيحيين إلى ضمان أن جميع المواطنين سواسية، بغض النظر عن خلفياتهم العرقية، وأنهم يمتلكون الأدوات اللازمة للتنافس مع أقرانهم في المجتمع العالمي، وتحسين سبل معيشتهم وتحقيق أحلامهم. تسعى الحكومة بتحديث فيجي إلى جعل البلد ومؤسساته ونظامه القانوني قوية ومستقلة وذات مستوى عالمي. قد تكون فيجي بلداً صغيراً نسبياً، ولكن لديها طموحات كبيرة. وهي تشمل كونه مواطناً عالمياً جيداً، ورائداً قذوة بين الدول الجزرية، وعضواً مشاركاً نشطاً في المجتمع الدولي. بروح المساهمة البناءة في المجتمع الدولي والأمم المتحدة، يسرني أن أرف إليكم أنه تم اعتماد فيجي في الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ والصين اليوم رئيساً للمجموعة لعام ٢٠١٣. تتقلد فيجي هذه المسؤولية بتواضع جم، واستعداد للعمل بالتعاون مع جميع الدول، والتزام بالتصدي للتباينات القائمة بين الدول النامية والمتقدمة النمو.

بينما نتطلع إلى دورة سابعة وستين مثمرة للجمعية العامة، نؤكد من جديد دعمنا الكامل للرئيس وجميع الأعضاء وتعاوننا معهم، بغية النهوض بأهداف هذه الهيئة وتطلعات المجتمع العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غيلبرت سابويا سونبي، وزير الخارجية والعلاقات المؤسسية في إمارة أندورا.

هو العمل نحو ديمقراطية حقيقية ومستدامة يطلق صفارة البداية ونطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم لنا.

لقد درسنا نظرتنا إلى العالم وأعدنا تعريفها حتى تتمكن من انشاء علاقات مثمرة وودية مع جميع الدول ذات النوايا الحسنة. في عام ٢٠١١، افتتحت فيجي ثلاث سفارات جديدة في البرازيل واندونيسيا وجنوب أفريقيا. وقمنا بتوسيع وجودنا الدبلوماسي هذا العام بفتح سفارات في جمهورية كوريا والإمارات العربية المتحدة. أننا نريد أن نتعلم أكثر، وتبادل أكثر، وتطور أكثر، وتناجر أكثر، وبلا شك نسهم أكثر من خلال مشاركة نشطة وقوية مع الأمم الأخرى.

في الأمم المتحدة، تتعهد فيجي بالعمل بأفضل الطرق البناءة الممكنة وباحترام مثل ميثاق الأمم المتحدة العليا. ويشمل ذلك منظمة العمل الدولية التي نتعاون معها حالياً. يشمل التزام حكومة فيجي بمستقبل زاخر بالمساواة وتكافؤ الفرص لجميع سكان فيجيجي ضمان حماية وتوسيع حقوق قوى الشعب العاملة.

تلقت اللجنة الدستورية مقترحات من جميع قطاعات المجتمع الفيحي، بما في ذلك النقابات العمالية والموظفون العموميون. ونحن نتوقع أن يساعدنا الدستور الجديد على مواصلة بناء بيئة تعزز ظروف عمل آمنة، وتحمي العمال من الإجراءات التعسفية، وتسمح للعمال بتشكيل نقابات. نحن نسعى لضمان أن تتمكن الاتحادات من القيام باتخاذ إجراءات جماعية، حسب توجيهات أعضائها من العاملين، لا تخضع إلا للقيود المقبولة بوجه عام على أنها تحمي المصلحة العامة. نحن نسعى أيضاً إلى حماية حقوق من يختار عدم الانتساب للنقابات من العمال.

وتلتزم الحكومة الفيجية بحماية العمال الذين حظوا بشغلهم وظائف وبضمان أن يتلقى جميع العمال أجوراً منصفة. ونحن ملتزمون بذات القدر بخلق فرص عمل للشباب والفئات الأقل

على أسس الأمم المتحدة ذاتها. لا يمكن أن يكون هناك عذر أو إفلات من العقاب على مثل هذه الأفعال.

(تكلم بالإنكليزية)

كلنا كريس ستيفتر. غير أن ما يحدد كينونتنا ليس كيف نقع ولكن كيف نعاود النهوض. سنقف بجانب كل كريس ستيفتر عندما ينهض للدفاع عن المثل العليا للأمم المتحدة.

(تكلم بالكتلانية)

واسمحوا لي اليوم أن اردد كلمات الرئيس الجديد للجمهورية الفرنسية والأمير المشارك لإمارة أندورا، فرانسوا أولوند، الذي أعلن أمام هذه الجمعية أن: ”مهمة الأمم المتحدة هي التصدي لهذه التحديات وإيجاد ردود قوية وعادلة عليها في ذات الوقت“. (A/67/PV.6، صفحة ٤٣) ظلت الأمم المتحدة مرجعاً للسلام والعدالة واحترام حقوق الإنسان طيلة أكثر من ٦٥ عاماً. وقد لوحظ إحراز تقدم لافت للنظر في السنوات القليلة الماضية. لكن صحيح كذلك أنه ليس في وسع البلدان المثلة هنا في هذه المنظمة أن تركز إلى التفاوض عن هذه الأمور. إن الحاجة إلى ردود عادلة وقوية أمر حقيقي جدا.

لقد أدى تغيير النظام في ليبيا والصراع الخطير الجاري في سوريا إلى وضع المجتمع الدولي أمام معضلة محرجة تمثلت في الحاجة إلى إيجاد توازن عادل بين حل النزاعات سلمياً وسيادة القانون -، باختصار، بين السلام والعدالة. وفيما يبدو، فإن للتوصل إلى حل سلمي لصراع، أو وضع حد لأعمال عدائية، لا بد من التضحية بالعدالة ما يؤدي إلى إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب؛ أو أن تستمر الصراعات إلى الأبد بسبب عدم المرونة في تطبيق القانون الدولي. لا ينبغي للتوازن العادل أن يسمح بأن يفلت منتهكو حقوق الإنسان من العقاب ولا أن تستمر الصراعات إلى ما لا نهاية. وفيما يتعلق بسوريا، فقد

السيد سابويا سونبي (أندورا) (تكلم بالكتلانية، وقدم الوفد النص الإنكليزي) : أولاً أود أن أتقدم بالتهنئة القلبية إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، السيد يريميتش، الذي أتمنى له أكبر نجاح في عمله.

قبل عام واحد فقط همت بياني (انظر A/66/PV.27) بإعادة التأكيد على فكرة الالتزام كقيمة أساسية، ومحورا لعملنا السياسي، بفهم أنه إيمان عميق بقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وأنه قيام بتولي المسؤوليات الفردية لمشروع مشترك؛ وأنه في نهاية المطاف رغبة في الحوار والتفاهم. تكمن صعوبة تولي مهام الحكومة في السعي لتحقيق ذلك الالتزام وذاك التوازن - وهو ما يمكن أن نسميه التوازن الصحيح. ذلك هو الحال في ديارنا، في كل واحدة من دولنا، وأيضا في وطننا المشترك، الأمم المتحدة.

العام الماضي في هذه الجمعية كنا نردد عبارة ”الرئيس الفرنسي“ آنذاك، الذي قال:

رددنا قبل عام في هذه الجمعية عبارة الرئيس الفرنسي آنذاك، حيث قال: ”دعونا نختار طريق الحل التوافقي، الذي لا يعني التحلي ولا التنصل، بل ذاك الذي يتيح لنا المضي قدما خطوة خطوة“ (A/66/PV.11، الصفحة ٢٣). حقاً، على طريق الحل التوافقي والتوازن الصحيح، لا يمكن ولا ينبغي لنا أن نتخلى عن الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون والقيم الديمقراطية الأساسية مثل حرية التعبير. كذلك لا يمكننا ولا ينبغي لنا سوى احترام الآخرين.

ومع ذلك، فإن إقامة توازن عادل لا يعني إجراء عملية موازنة. في الواقع، يجب أن يستند ذلك التوازن إلى مبادئ قوية. لا يوجد أي مسوغ للعنف أو التعصب أو الإفلات من العقاب. لقد كان الرئيس أوباما محقاً عندما ذكر في هذه القاعة أن الهجمات التي وقعت مؤخرا على البعثات الدبلوماسية ليست مجرد هجوم على الولايات المتحدة، ولكن أيضا اعتداءً

كانت مليئة بالقيود وأوجه القصور والعقبات التي يتوجب على المجتمع الدولي معالجتها في خضم جهوده الرامية إلى حل التزايدات سلمياً، ووفقاً للقانون. أكد الأمين العام، محقاً، على مبادرته الجديدة بشأن "التربية أولاً" التي تشجع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذه القيم يمكن أن تضمن تكافؤ الفرص والتلاحم الاجتماعي.

ستعطي إمارة أندورا الأولوية للتربية بحسبانها أداة لتشجيع القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وذلك خلال رئاستها المنتظرة لمجلس أوروبا. أندورا حساسة بشكل خاص تجاه التربية، ليس فقط في مجال التعاون الدولي، ولكن أيضاً على الصعيد المحلي، حيث أنها تدرك أن نهجها التربوي الفريد من نوعه ومتعدد الثقافات واللغات، الذي يشمل ثلاثة أنظمة عامة - الأندورية والفرنسية والإسبانية - في مجتمع صغير بهويته المستقلة، لم يكن مشكلة، بل أصبح عوضاً عن ذلك ذخراً وعنصراً أساسياً للتماسك الاجتماعي.

(تكلم بالفرنسية)

نحن نشهد ذلك الالتزام بالتعددية الثقافية واللغوية داخل المجموعة الناطقة بالفرنسية. الالتزام بالانفتاح والتبادل بين الأفراد أمر جيد، وهو أبعد ما يكون عن الإنكماش في اللغة أو الثقافة. إن العصر الحالي ليس عصراً للإنكماش وإنما للانفتاح، إنه عصر للطموح لا للحماية. إن عمل المجموعة الناطقة بالفرنسية يتناغم تماماً مع قيمنا، وسنلتقي في إفريقيا في مؤتمر القمة القادم للبلدان الناطقة بالفرنسية للدفاع عن روح الانفتاح على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(تكلم بالإسبانية)

ويعضد ذلك الالتزام بالتعددية الثقافية كذلك مما نشعر به من رباط قوي بأصدقائنا في أمريكا اللاتينية. وينبغي أيضاً أن ينظر إلى انخراطنا داخل الجمعية العامة في الأعمال التحضيرية

حان الوقت لدعم الدعوة إلى مجتمع منفتح وتحولات سياسية بما يمكن أن يضمن إطاراً للتطور الديمقراطي. وأود أن أشيد بالالتزام كل من الأمين العام والممثل الخاص المشترك السيد الأخضر الإبراهيمي بالتوصل إلى حل للصراع في سوريا.

وقد قال الأمين العام إن الناس يريدون تقدماً وإيجاد حلول سريعة. إنهم يريدون أفكاراً وقيادة رشيدة وأملاً في المستقبل يكون ملموساً. تعكس كلمات الأمين العام بدقة ما يتوقعه العالم من جميع الدول الأعضاء. نحن كذلك بحاجة إلى رؤية مستنيرة، لأنه لو كان التغاضي أمراً خطيراً فكذلك الأمر مع الانتقادات القاسية والتشاؤم. وعلى الرغم من أن أساليب عمل منظومة الأمم المتحدة أبعد من أن تكون وسائل مثلى، علينا إلا ننسى أن واقع اليوم كان يبدو حلماً بعيد المنال منذ قرن مضى. ينبغي لنا أن نتقل من الحديث عن الأحلام إلى الحديث عن الطموح. وينبغي أن نتقل من الحلم بالتغيير إلى الاجتهاد في الطموح نحو التغيير. يجب أن نتقل من "لدي حلم"، التي عبر عنها مارتن لوتر كنغ إلى الحديث عن الطموح الذي تتشاطره جميعنا.

أشار الأمين العام بان كي - مون بحق في بيانه الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية للمناقشة العامة (انظر A/67/PV.6)، إلى رفع مستوى الطموح لدينا. يحتاج الخطو من الحلم إلى الطموح إلى رؤية، مجرد الحلم يتطلب أن نعرف كيف نريد أن تسير الأمور، ولكن أن يكون لنا طموح ونحققه، فذاك يتطلب منا معرفة إلى أي مدى نحن على استعداد للمضي قدماً، في الوقت الذي نضع فيه نصب أعيننا الطريق الذي نسلكه وكل ما يقابلنا على طول هذا الطريق وفي هذا الصدد فإن الأمم المتحدة ونظامها يسمحان لنا بمواجهة المستقبل بتفاؤل مشوب بالحذر، بما أن العالم أصبح أفضل وأكثر عدلاً بوجود الأمم المتحدة منه بدونها. ومع ذلك، عندما ننظر إلى تطورها، ندرك أن الأمور ليست على ما يرام تماماً، فعملية التطور

الذي نظم به العديد من أعضاء هذه الجمعية صفوفهم ونسقوا سياساتهم لإيجاد حلول للأزمة المالية والاقتصادية الخطيرة التي هزت العالم خلال السنوات القليلة الماضية.

لقد وصلت الحاجة إلى تغيير سريع وعميق إلى أندورا كذلك. لقد أعلننا في خطابنا قبل عام مضى أنه كان لبلدنا واحدًا من أكثر الاقتصادات انغلاقاً على كوكب الأرض، وأنها وضعت عوائق كبيرة أمام الاستثمار الأجنبي، حيث كان على الأجانب تلبية متطلبات عالية الكلفة للحصول على حقوق اقتصادية كاملة.

واليوم، بعد مضي ١٢ شهراً فقط، أصبح اقتصاد أندورا مفتوحاً بنسبة ١٠٠ في المائة أمام رؤوس الأموال الأجنبية، ويمنح جميع المقيمين الأجانب حقوقاً اقتصادية كاملة منذ اليوم الأول لحصولهم على الإقامة. تولى الرئيس الرئاسة.

وكنت قد أشرت في وقت سابق إلى الانفتاح بمعناه الواسع. ولكن ينبغي أن يمكننا الانفتاح الاقتصادي اليوم من إعادة استكشاف مسار النمو الشامل الذي حدد مصيرنا، وإن كان يتم ذلك الآن في ظل اقتصاد مفتوح متنوع وموجه نحو السعي إلى الابتكار والتنافس وإحراز التقدم العام. وقد رافق هذه العملية برمتها استكمال نموذج أندورا بإطار ضريبي مناسب فضلاً عن الالتزام بالشفافية إزاء المجتمع الدولي. وتستند هذه العملية برمتها إلى الاعتقاد بأن الانتعاش لا يعني الانسحاب جراء الضعف وانعدام الحيلة، بل يعني الطموح للانفتاح على العالم والرغبة في المنافسة. وتمثل تلك القناعة القوة الدافعة وراء تنفيذ إمارة أندورا بعض التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر أهمية على امتداد تاريخها كله.

وقبل عشرين عاماً اضطلعت الأمم بدور رائد فيما يتعلق بتعزيز التنمية المستدامة. وعندما التقى المجتمع الدولي في ريو

لمؤتمر القمة المقبل في قانس، التي ستستضيفها جارتنا العزيزة إسبانيا، من خلال منظور الانفتاح والدفاع عن القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

(تكلم بالكتالانية)

تؤكد إمارة أندورا اليوم من جديد التزامها بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة: تعزيز السلام والحرية، والعدالة، والديمقراطية وحقوق الإنسان. تلك ليست مبادئ وقيماً طوباوية؛ بل على العكس من ذلك، سيكون من غير الواقعي ولا يمكن تصور أن يتم السعي إلى إرساء الاستقرار في العالم بأي قيم أخرى. المهم ليس أن تأتي هنا اليوم لنعلن أن أندورا لديها واحداً من البرلمانات والنظم السياسية الأعرق والأكثر استقراراً على هذا الكوكب، وأنه قد تم توحيد نظامها السياسي في نهاية القرن الثالث عشر في فترة زمنية قصيرة جداً، وفي ظل ظروف كانت أبعد ما تكون عن المثالية. وقد استطاع النظام نفسه أن يتواءم مع الواقع المعاصر في القرن العشرين، في فترة زمنية قصيرة جداً، مرة أخرى. وفي الواقع، لم يكن للنساء حق التصويت في بلدنا حتى عام ١٩٧١، غير أنه في وقت لاحق بعد ٤٠ عاماً، في عام ٢٠١١، أنتخب شعب أندورا برلماناً هو ثاني أعلى البرلمانات تمثيلاً للنساء في العالم. وهذا ما قصدته عندما ذكرت سابقاً عن رؤية الأمور من منظور التقدم والتطور.

يبين لنا التاريخ أن ما كان يبدو طوباوياً منذ زمن ليس بالبعيد أصبح اليوم حقيقة واقعة. لا ينبغي لنا أن نفترض أن الأمور لا يمكن أن تتغير وتتحسن. إن العقبات التي يبدو أن الأمم المتحدة قد واجهتها بعد ما يقرب من السبعة عقود من وجودها سيتم تجاوزها يوماً ما، وسينظر إلى تحديات اليوم على أنها أشياء من الماضي. لقد أظهرت البلدان العديدة التي تشكل هذا المجتمع الدولي كيف يمكن للأمر أن تتغير سريعاً عندما تكون هناك إرادة للعمل. للمرء فقط أن ينظر إلى التصميم

علما أكثر استدامة وترابطا، ويقوم على المسؤولية المشتركة كفي نضع الأساس اللازم لتحقيق نمو اقتصادي أكثر أمنا. ويعني التعهد بتحقيق التقدم والازدهار دعم الديمقراطية والأمن والسلام أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وأن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ليورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في وقت سابق من اليوم، أشار وزير خارجية شيلي إلى الخطاب الذي أدلى به إلى الجمعية الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إيفو موراليس أياما. ولا يمكن أن تلتزم بوليفيا الصمت إزاء تلك السلسلة من الأخطاء، والإغفال والأكاذيب التي قدمت إلى الجمعية على أنها حقائق.

فقد قال وزير خارجية شيلي أن "بوليفيا ليس لديها الحق في المطالبة بالوصول بصفة سيادية إلى البحر" وقال أيضا: "لقد أوفت شيلي بالتزاماتها تماما". بموجب معاهدة السلام والصدقة الموقعة في عام ١٩٠٤ (A/66/PV.15). ولكن ما لم يرد في إشارته أن شيلي غزت الحدود الإقليمية لبوليفيا في عام ١٨٧٩ بمساعدة من قبل الشركات عبر الوطنية، لأطماع تعزز هيمنة الأقلية وتتعلق بالاستيلاء على الموارد الطبيعية للشعب البوليفي. وأغفل المتكلم القول أيضا بأن نتيجة ذلك الغزو كانت معاهدة ظالمة ومفروضة على بوليفيا، وأنها لم تنفذ بالكامل.

دي جانيرو في عام ١٩٩٢ في ما كان يسمى مؤتمر قمة الأرض، فقد أصبحت ضرورة النظر في النمو المستدام واضحة، وتم تناول الموضوع من منظور ثلاثي بأبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونظرا لأهمية النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر قمة ريو - التي لم تحظ إلا باهتمام ضئيل للغاية - فهي لا تزال بذات القدر من الأهمية إلى درجة أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو في حزيران/يونيه أكد على ذات السياسات التي أسفر عنها ذلك المؤتمر. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الاستدامة لم تكن تعني حتى بعد مضي ٢٠ عاما أكثر من كونها مسألة بيئية، فقد أثبتت لنا خبرتنا ضرورة أن تكون المالية العامة والنمو الاقتصادي ونموذجنا المتعلق بالحماية الاجتماعية مستدامة أيضا. ويتسم تحدي الاستدامة الآن أكثر من ذي قبل بكونه مشتركا ومترابا.

وقبل سنوات عديدة، أنشئت الأمم المتحدة على أساس الاعتقاد بأن صون السلام والأمن في العالم لن يكون هدفا واقعا دون إحراز التقدم في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي والديمقراطية. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون توفر الحرية أو الأمن أو العدالة. ولم ندرك في الآونة الأخيرة أنه ليس ثمة معنى لفصل الديمقراطية عن التقدم الاقتصادي فحسب، بل أدركنا أيضا أن من حماقة أن نعتقد بإمكانية تحقيق نمو غير مقيد وغير محدود بأي ثمن كان، لأننا لا نزال نشعر بآثار ذلك الاعتقاد.

وقد لاحظ قبل بضعة أيام - أثناء حفل الاستقبال الذي أقيم لأعضاء السلك الدبلوماسي - أميرنا الأسقفي المشارك، جوان إنريك فيفيس سيسيليا ذلك الاتجاه الخطير الذي يعطي أولوية للتملك على وجود البشر أنفسهم. ويجب علينا أن نتعلم من دروس السنوات الأخيرة حيث انتهت بنا رغبتنا في الحصول على كل ما نريد في كثير من الأحيان إلى نسيان السعي إلى تحقيق ما نحتاج إليه بالفعل. ويجب علينا أن نربي

وقد واصلت بوليفيا السعي إلى حل المسألة عبر الحوار على مدى عدة عقود. غير أن شيلي رفضت في عام ٢٠١٠ مساع لت تحقيق المصالحة على أساس جدول أعمال يتألف من ثلاث نقاط، وتضمّن مقترحات مفيدة ومجدية لحل المظالم. وعلى الرغم من تمسك شيلي بأن خلافنا مسألة ثنائية فقط، فإننا نذكر بأن هناك ١١ قرارا صادرا عن منظمة الدول الأمريكية ولا تزال نافذة جميعا. ومن بينها نوجه الانتباه إلى القرار ٤٢٦ الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ بعد مضي قرن من الزمان على الغزو. وينص ذلك القرار على أن

”من مصلحة نصف الكرة الغربي على نحو مستمر إيجاد حل عادل يمكن بوليفيا من الوصول إلى المحيط الهادئ بطريقة سيادية مناسبة“ و (...) ويعتزم أن يوصي الدول المعنية بشكل مباشر بهذه المشكلة الشروع في إجراء مفاوضات مفتوحة بهدف تمكين بوليفيا من الاتصال الإقليمي الحر وذي السيادة مع المحيط الهادئ. ويجب أن تأخذ هذه المفاوضات في الاعتبار حقوق ومصالح الأطراف المعنية، ويمكن أن تنظر، من بين أمور أخرى، في إدراج منطقة ميناء بحري لأغراض تحقيق التنمية المتكاملة المتعددة الجنسيات، فضلا عن النظر في الاقتراح البوليفي بشأن عدم إدراج دفع أي تعويضات إقليمية“.

ونعتقد أن البيانات الأخيرة التي استخدمت الكلمة ”قوة“ لا تتنافى فحسب مع روح دورة الجمعية العامة التي بدأت للتو، موضوعها معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية، ولكنها تتعارض أيضا مع مبادئ المنظمة.

وكما قال الرئيس موراليس أيما في خطابه أمام الجمعية، لقد ولي زمن الاستعمار الأقاليمي أو الأجنبي.

وقد كانت تلك المعاهدة ظالمة لأنها تحرم بلدا من ممارسة العديد من حقوقه إلى جانب إلحاقها ضررا بالغا بوحدة أمريكا الجنوبية في سعي لنيل الحقوق عن طريق استخدام القوة. وهي معاهدة مفروضة لأنها أبرمت عن طريق استخدام القوة، وليس عبر الموافقة الحرة بل تحت التهديد. وهي لم تنفذ لأن جمهورية شيلي لم تنفذ أحكامها. ولكي أذكر مثلا واحدا، فإن القيود المفروضة على حرية التنقل وإغلاق السكك الحديدية الشيلية الذي دام لمدة عقد كامل، هما من بين أمور أخرى، دليل قاطع على عدم مراعاة شيلي لأحكام المعاهدة التي أبرمتها مع دولة بوليفيا.

وترفض دولة بوليفيا المتعددة القوميات وجهات النظر الذاتية التي أعربت عنها شيلي بشأن الأحداث في عصبة الأمم في عام ١٩٢١، وفي الجمعية العامة الثانية والأربعين لمنظمة الدول الأمريكية. والواقع أن كلتا المنظمة واللجنة القضائية التابعة لها لم يصدر عنهما تقييم سلب على الأساس الذي أقامت عليه بوليفيا مطلبها السيادي. وترفض بوليفيا رفضا قاطعا أي بيان يفيد بإنكار عصبة الأمم أو جهاز قضائي أو هيئة متعددة الأطراف - سواء في ذلك الوقت أم في عصرنا الحالي - حق بوليفيا في الوصول إلى المحيط الهادئ وسواحله بطريقة حرة وسيادية.

وترفض دولة بوليفيا المتعددة القوميات تأكيد حكومة جمهورية شيلي القائل إن دستور بوليفيا الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩ يتضمن أحكاما تتعارض مع القانون الدولي. ونحن نؤكد على نقيض ذلك أن تلك الأحكام تتفق اتفاقا تاما مع القانون الدولي، حتى في ظل التأكيد مرة أخرى على حقوقنا السيادية فيما يتعلق بالوصول إلى منفذ ساحلي على المحيط الهادئ بصفة سيادية، فضلا عن تكرار التأكيد على التزام الدولة البوليفية بآليات التسوية السلمية للمنازعات حسبما هو منصوص عليه في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

وعدائية، إلى أن المفاوضات قد انتهت وأن بوليفيا ستتنازع بشأن تطلعاتها البحرية. وكل ما قاله مسجل في محضر عام.

وتؤكد شيلي مجددا التزامها الشامل بسيادة القانون الدولي. فاحترام المعاهدات الدولية والامتثال لها، والتعايش السلمي بين الدول تشكل أسس سياستها. وما من أمر سيجعل بلدي يحدد عن ذلك الواجب، ونأمل أن تعود بوليفيا أيضا إلى النهج الثنائي.

السيد تري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أدلى اليوم وزير الخارجية في كوريا الجنوبية بيان تناول فيه المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وما يسمى بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتعلق بماتين المسألتين، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض تماما تلك المزاعم باعتبارها تصريحات استفزازية ولا أساس لها، وترى أنها مضللة من حيث الواقع والحقائق، وتشوه الحقيقة. وفي ذلك الصدد، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يوضح موقفه.

أولا، وفيما يتعلق بأصل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، فقد أدخل أول سلاح نووي إليها من لدن أكبر دولة نووية، وهي الولايات المتحدة. ولم تتردد الولايات المتحدة في جلب أول سلاح نووي إلى كوريا الجنوبية ونشره فيها في عام ١٩٥٧. وفي السبعينات من القرن الماضي، لم تتردد الولايات المتحدة مرة أخرى في زيادة عدد الأسلحة النووية إلى أكثر من ١٠٠٠.

وفيما يتعلق بسياسة أو نظرية كيفية استخدام الأسلحة النووية، ففي الخمسينات من القرن الماضي، لم يتردد الرئيس ترومان مرة أخرى في إعطاء الأوامر للتأهب لاستخدام القوة الاستراتيجية للأسلحة النووية إبان الحرب الكورية. ومرة أخرى، فإن قائد القوة حينئذ، اللواء ماك آرتر، في ابتزاز أبناء شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمة الكورية

السيد إراثورث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لا يسعني سوى أن أرد باسم دولة شلي على المزاعم التي أطلقها وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات، التي تسعى مرة أخرى إلى تحويل انتباه الجمعية إلى مسائل خارج نطاق اختصاصها بالإشارة إلى بلدي.

إن شيلي دولة تحترم القانون الدولي والسيادة المتساوية بين جميع أعضاء المجتمع الدولي. وهي تتعاون بفعالية مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، وأثبتت دعمها للسلم والأمن الدوليين، لا سيما من خلال مساهمتها بقوات في عمليات حفظ السلام.

ولا يمكن لحكومة بلدي أن تسمح باستخدام المناقشة العامة كذريعة لإعادة كتابة التاريخ والمعاهدات القائمة وتشويه سياق علاقتنا مع بوليفيا. وقد أبنا عن استعدادنا للانخراط في حوار واسع. وعملية تكاملنا الفعلي مع بوليفيا، التي تتسم بنظام حرية العبور بدون عوائق ومنطقة للتجارة الحرة، حققت نتائج إيجابية. وقد منحناها منافع انفرادية تخدم مصالح التجارة الخارجية في بوليفيا وجميع سكانها. وفي الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، التي عقدت في كوشابامبا في حزيران/يونيه، لم يشر أي بلد إلى ضرورة معالجة هذا الموضوع في إطار منظمة دولية أو استنادا إلى قرارات ألغيت بفعل التطورات اللاحقة. وقد شددت المنظمة على الطابع الثنائي للمسألة.

وفي الحوار الذي أدلى به الرئيس موراليس أتما إلى مجلة "الميركوريو"، ونشر في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١، قدم عرضا وافيا عم عملية الحوار التي كان منخرطا فيها حينئذ مع الحكومة الشيلية، معربا عن ارتياحه وثقته بأن العملية ستكفل بالنجاح. ولأسباب غير معروفة، وفي اليوم ذاته، أشار في معرض خطاب ألقاه في بلده واتسم باستخدام لهجة شديدة

توحيد البلد وتوقعات كبيرة لذلك في نهاية المطاف، وإحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة. وعلاوة على ذلك، لم تتردد كوريا الجنوبية في المشاركة في أنشطة معادية وإجراء المناورات العسكرية مع الولايات المتحدة. ولم يتردد هذان البلدان في المشاركة في تدريبات عسكرية مشتركة على نطاق واسع في كل عام. وأصبح تهديد وتحدي رغبة المنطقة والمجتمع الدولي بأسره في تحقيق الأمن والسلام وحدوث الانفراج في شبه الجزيرة الكورية عملا يوميا بالنسبة لهما. وتستند تلك التدريبات العسكرية إلى ما يسمى خططنا العمليات المشتركة ٥٠٢٩ و ٥٠٣٠. ولهاتين الخطتين أرقام وأسماء رمزية مختلفة. ويفترض البلدان مسبقا احتلال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن يلي الاحتلال فرض نظام حكم عسكري عليها. وقد ظلّا يحتفظان بسيناريو الحرب هذا جاهزا منذ بضع سنوات.

ومن الأمثلة النموذجية على ذلك السيناريو العملية التي نفذتها الشهر الماضي كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة. فقد كانت أكبر عملية نفذتها على الإطلاق. وشارك فيها أكثر من ٤٠٠٠٠٠ جندي واستخدمت فيها أنواع عديدة من الأسلحة المتطورة. بل شاركت فيها جميع القوات من مختلف الوحدات، وهي على قدر كبير من التدريب والاستعداد التام لعبور الحدود إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أي وقت يصدر فيه أمر بذلك. وذلك يعني أن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على استعداد تام لعبور الخط الفاصل لمهاجمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وذلك هو الواقع.

وفيما يتعلق بمسألة القذائف، فإننا نكرر القول مرة أخرى إن كوريا الجنوبية لم تتردد في المشاركة في تصنيف إطلاق السواتل - وهو عمل يتسم بالشرعية التامة بموجب القانون الدولي - على أنه إطلاق قذيفة تسيارية. ولم يحدث مطلقا في تاريخ مجلس الأمن أن وصف ساتل بأنه قذيفة تسيارية من

قaptive، وبشكل صريح، بقوله إنه سيرش عليهم الغبار النووي المشع. وقال إن الكائنات الحية لن تتمكن من النشوء مجددا إلا بعد ١٢٠ سنة. وفي عام ٢٠٠٢، وضعت إدارة بوش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في قائمة محور الشر، إلى جانب إيران والعراق، ومرة أخرى لم تتردد إدارة بوش في إدراج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قائمة الدول المرشحة للضربات الاستباقية، إلى جانب إيران والعراق وسوريا والصين وروسيا. وفي عام ٢٠١٠، لم تتردد الإدارة الحالية مرة أخرى في توضيح موقفها بأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، باستثناء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، ستُمنح ما يسمى بالضمانات الأمنية. ويعني ذلك أن الولايات المتحدة ستواصل استهداف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران على نحو استباقي. وتشير تلك الحقائق كافة إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما انفكت تتعرض للتهديد المباشر المتمثل بالأسلحة النووية وعن طريق الابتزاز.

ثانيا، هناك المسألة المتعلقة بالتهديد. فقد ادعت كوريا أن الأسلحة النووية التي تتوفر عليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا لمنطقة شمال شرق آسيا. ذلك غير صحيح تماما. ففيما يتعلق بالتهديد، لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منظور مغاير. فبمجرد أن وصلت السلطات الحالية في كوريا الجنوبية إلى الحكم في عام ٢٠٠٨، رفضت رفضا تاما الإعلان المشترك الذي اعتُمد مرتين في مؤتمري القمة بين الكوريتين، في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧، مما دفع بالوضع إلى أسوأ حالة على الإطلاق في تاريخ الأمة الكورية المنقسمة. واعتُبر مؤتمر القمة بين الكوريتين وما أسفرا عنه من إعلانات تجسيدا للأمل في إمكانية إحلال السلام وتوحيد الأمة الكورية والمجتمع الدولي.

وقد تجلّى ذلك من خلال اتخاذ قرار من قبل الجمعية العامة بالإجماع، في هذه القاعة نفسها، يعطي أملا عظيما في

الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

ومع التأكيد على أهمية العلاقات الأخوية وحسن الحوار القائم بين إيران والدول المجاورة لها في منطقة الخليج الفارسي، فإننا لا نزال نعتقد أن من شأن إجراء المفاوضات البناءة بين حكومة جمهورية إيران الإسلامية والمسؤولين المعنيين في دولة الإمارات العربية المتحدة أن تؤدي إلى مزيد من التوسع في العلاقات في مختلف المجالات، وأن تساعد على إزالة أي سوء فهم قد ينشأ فيما يتعلق بتنفيذ الترتيبات المنبثقة عن الوثائق المتبادلة في عام ١٩٧١ بشأن تلك المسألة.

وعلاوة على ذلك، تود جمهورية إيران الإسلامية التشديد على أن الاسم الصحيح تاريخياً والمعترف به عالمياً للرقعة المائية الواقعة بين إيران وشبه الجزيرة العربية، والذي تؤكد الأمم المتحدة نفسها، هو الخليج الفارسي. وبناء عليه، فإن أي استخدام لأسماء مختلفة لتلك الرقعة المائية، بما في ذلك الاسم المختلق المستخدم في بيان وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، لا أساس له من الصحة وغير مقبول على الإطلاق، وليست له أي قيمة قانونية أو سياسية.

السيد ليورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): ترغب دولة بوليفيا المتعددة القوميات في ممارسة حق الرد مرة أخرى على التشويه الوارد في بيان وفد جمهورية شيلي.

فقد أشار الوفد الشيلي إلى ٢٣ آذار/مارس. وذلك هو الموعد الذي يجيء فيه الشعب البوليفي الذكرى المؤلمة، ذكرى فقدان ساحلنا جراء الغزو واستخدام القوة. وعمدنا في ذلك اليوم إلى إحياء ذكرى وفاة أحد أبطالنا دفاعاً عن الأراضي البوليفية عند جسر توباتر. وخرج الشباب، الفتيات والفتيان، في ذلك اليوم إلى الشوارع في مسيرات في بوليفيا مطالبين

قبيل الاتهام للدولة التي أطلقتها. إن الولايات المتحدة أكبر منتج للقذائف إلى جانب أن لها النصيب الأكبر في مجال إطلاق السواتل. ومع ذلك لم يتخذ مجلس الأمن يوماً إجراءً بشأن تلك المسألة. وفي المقابل فقد أُنحى باللائمة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها، في حين لم تكف كوريا الجنوبية عن الاشتراك بصورة نشطة وثابتة في أي إدانة توجه إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثالثاً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترفض تماماً ما يسمى القرار بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والواقع أنه لا تتفوق دولة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان على نحو خطير وعلى نطاق العالم كله على كوريا الجنوبية. فالسلطات الكورية الجنوبية الحالية تمارس الدكتاتورية تحت ستار ما يسمى تحديث قانون الأمن الوطني. وهي لا توفر أي كفالة من أي نوع لممارسة الحرية السياسية أو الحرية الاجتماعية أو الديمقراطية.

وفي الختام، يكرر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توضيح موقفه بأن حيابة بلده للسلاح النووي منشؤها الابتزاز والأعمال العدائية للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وهي أعمال تهدد بقاء وسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتلك هي الحقيقة الساطعة في شبه الجزيرة الكورية.

السيد صحرائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الإيرانية جزء لا يتجزأ وأبدي من الأراضي الإيرانية. وترفض حكومة جمهورية إيران الإسلامية رفضاً قاطعاً أي ادعاء مخالف لذلك، بما في ذلك الادعاء الذي لا أساس له الذي أثير في جلسة اليوم. وتشدد إيران على أن التدابير المتخذة بشأن تلك الجزر من قبل السلطات الإيرانية تستند بصورة كاملة إلى حقوق إيران السيادية، وعلى مبدأ سلامتها

البحرية من خلال الوسائل السلمية والممارسة الكاملة للسيادة على ذلك الإقليم، لهما هدفان دائمان وغير قابلين للتصرف للدولة البوليفية“.

وقد ظل الرئيس موراليس أيما يطلع الجمعية العامة خلال السنوات القليلة الماضية على الانتكاسات أو التقدم المحرز في العملية الثنائية. وللأسف فقد أوقفت شيلي الحوار الثنائي من جانب واحد. وأكرر القول إن بوليفيا بطبيعة الحال تحتفظ بحقها في اللجوء إلى المحافل القضائية الدولية في سبيل استعادة حقها السيادي في العبور الحر إلى المحيط الهادئ.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لوفد بوليفيا رؤية مشوهة ليس فقط عن التاريخ بل كذلك عن الحقائق. وقعت معاهدة عام ١٩٠٤ بعد ٢٠ عاماً من وقف إطلاق النار. أكرر القول إنه ليست شيلي التي أوقفت الحوار مع بوليفيا - بل العكس تماماً هو الصحيح. على الرغم من هذه الظروف، واصلنا نداءاتنا إلى بوليفيا للتفاهم، كما فعل وزيرنا للشؤون الخارجية اليوم.

ألمح ممثل بوليفيا إلى أن شيلي لم تنقيد بمعاهدة عام ١٩٠٤. وينبغي أن تعرف الجمعية العامة أن سكة حديد إريكسا - لاباز التي أشار إليها قد دمرت عملياً بعد أن كانت شركة بوليفية تديرها، مما جعل من الضروري ليس إصلاح القضبان ذاتها وحسب، بل وإزالة التلوث الناجم عن نقل المعادن. تعرف بوليفيا أن شيلي قد استثمرت عشرات الملايين من الدولارات في السنوات القليلة الماضية لضمان أن يعود خط سكة الحديد للعمل مرة أخرى هذا العام.

وبالمثل، علينا التأكيد على أن رئيس بوليفيا، عند مخاطبته الجمعية العامة (انظر A/67/PV.11)، أوضح بكل فخر أن احتياطات بلده قد ارتفعت للمرة الأولى إلى ١٣ بليون دولار. وعلى ذلك يمكننا القول بكل تأكيد ان قدراً كبيراً من تلك الزيادة في احتياطاتها ناتج عن تجارها الخارجية التي تمت

باستعادة حقنا في الحصول على منفذ سيادي إلى المحيط الهادئ.

ولا سبيل لإنكار فشل شيلي في الامتثال لأحكام معاهدة السلام والصداقة بين شيلي وبوليفيا المبرمة في عام ١٩٠٤. ولا يقتصر ذلك الفشل على عدم وجود نظام قانوني يكفل حرية التنقل بين البلدين. لقد اختلقت صعوبات وعقبات جعلت المعاهدة باطلة إلى حد كبير. وعلى سبيل المثال، فإننا نكرر ذكر حالة خط أريكا - لاباز للسكك الحديدية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على نقل البضائع والأشخاص إلى موانئ المحيط الهادئ.

وقد أتت تلك الإشارة في سياق محاولة ترمي إلى تشويه التاريخ. غير أن الذي يسود في هذا السيناريو يتمثل في ضرورة رد المظالم التي ارتكبت طوال تاريخ شعبنا، ولا تزال تسبب المعاناة للأفراد في بلدنا.

ليس هناك نصر عسكري، ولا أي درجة من الغطرسة تمنح حقوقاً غير محدودة ناتجة عن استخدام القوة، ولا ينبغي لأي معاهدة فرضت بالقوة أو بالتهديد أن تعتبر غير قابلة للتغيير بتقادم الزمن، لا سيما عندما تمارس سياسة القبضة الحديدية على مجمل السكان. أكدت بوليفيا عقوداً على الحاجة إلى الحوار، ولكن، بعد أكثر من ١٠٠ عام على ذلك الغزو، فإن الدعوة للحوار لا تجد أي استجابة ملموسة، في سبيل الاعتراف، حسب ما هو منصوص عليه في قرار منظمة الدول الأمريكية، بأن هناك حاجة إلى استعادة حق سيادي لدولة بوليفيا متعددة القوميات في استخدام المنافذ البحرية.

ستواصل بوليفيا إثارة القضية في جميع المحافل الدولية، بقدر ما يسمح به القانون الدولي، من أجل المطالبة بعودة حقها في استعادة منفذها البحري استناداً إلى العقل والقانون الدولي والعدالة. ينص الدستور السياسي لدولتنا الذي أشار إليه وفد شيلي على التالي: ”إن الحل الناجع للمنازعات

الحوار مستندة إلى مبادئ احترام سيادة واستقلال الدول وتكامل أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

السيد صحرائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): استناداً إلى مجموعة متنوعة واسعة من الوثائق التاريخية يتضح تماماً أنه على مر التاريخ كانت الجزر الثلاث المعنية جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية. كما تم التأكيد دوماً، فإن سلامة أراضي وسيادة جمهورية إيران الإسلامية على الجزر ليست قابلة للتفاوض. وفي هذا الصدد، فإن بلدي على استعداد لأجراء مباحثات ثنائية مع المسؤولين المعنيين في دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل إزالة أي لبس أو سوء فهم قد ينشأ فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المبرم بين البلدين في ١٩٧١ بشأن هذه المسألة.

السيد اليافعي (الإمارات العربية المتحدة): آخذ الكلمة مرة أخرى وأود أن أورد على مندوب جمهورية إيران الإسلامية حول إدعاءات إيران أن لديها وثائق قانونية، كما تزعم، في شأن احتلالها لجزر الإمارات الثلاث. إذا كان الأمر كذلك فعليها أن تبرز هذه الوثائق وأن توافق على رفع هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية للنظر في ادعاءاتها ومطالبها.

وهذا أمر بدهي بالنسبة لأي دولة تزعم أن لها حقاً في احتلال أقاليم دول أخرى عسكرياً. وبهذا، في الواقع، فإن رفض إيران المفاوضات المباشرة في موضوع احتلالها لجزر الإمارات أو رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية، يدل على عدم إمكانية إيران إبراز أي وثائق قانونية أو تاريخية من أجل تحقيق مطالبها. وهذا شيء معروف، وتتبع إيران سياسة الأمر الواقع باحتلالها العسكري لجزر الإمارات بدون وجه حق.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٥.

في معظمها باستخدام الموانئ الشيلية، وتحديد على أساس معاهدة عام ١٩٠٤، وبحرية العبور الذي توفره شيلي.

تظل شيلي مستعدة لاستئناف الحوار، لكن دون شروط ومطالب مسبقة، وبدون الإشارة إلى أسس قانونية، أو حق سيادي في المنافذ البحرية، أو استناداً إلى الأحكام الدستورية التي تتعارض مع القانون الدولي، التي لا يمكن لشيلي القبول بها وهي ليست واردة أصلاً.

السيد اليافعي (الإمارات العربية المتحدة): أجد نفسي مضطراً لاستعمال حق الرد على ما أدلى به قبل دقائق مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إدعاءات باطلة وغير قانونية تزعم حق سيادة إيران على جزر دولة الإمارات العربية المتحدة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. إن بلادي التي لم تتخل أبداً عن أحقيتها السيادية القانونية والتاريخية لهذه الجزر الثلاث المحتلة عسكرياً من قبل إيران عام ١٩٧١ تعلن رفضها القاطع لكل هذه الإدعاءات الإيرانية الباطلة التي تشكل مخالفة لكل الحقائق والمستندات والوقائع التاريخية والقانونية التي تثبت تبعية هذه الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما ترفض بلادي أيضاً كل التدابير غير الشرعية التي اتخذتها إيران في هذه الجزر وذلك استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وعليه فإننا نحدد دعوة المجتمع الدولي للعمل على حث الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الدخول غير المشروط في مفاوضات ثنائية بين البلدين والتزاماً بميثاق الأمم المتحدة لوضع حد نهائي لاحتلال هذه الجزر الإماراتية الثلاث أو القبول باللجوء إلى محكمة العدل الدولية أسوة بأسلوب تسوية العديد من القضايا الأخرى المماثلة.

ونؤكد مجدداً بأن توطيد علاقات تعاون دول المنطقة مع إيران وتحقيق الاستقرار والرخاء الاقتصادي في منطقة الخليج العربي يستوجب بالضرورة التزام إيران بإقامة علاقات حسن